إشكالات الشرط في العربية: مقاربة نقدية لرؤية النحاة للنموذج اللساني

د/ أحمد عبدالرحمن حسانين
أستاذ مساعد – كلية الآداب – جامعه أسيوط

الملخص:

يناقش هذا البحث إشكالات الشرط في العربية، محاولا تقديم مقاربة نقدية لرؤية النحاة للنموذج اللساني لهذا الباب، متخذا خلافهم النحوي Grammatical disagreement، واختلاف تعليلاتهم Grammatical reasoning، منطلقا للبحث والوقوف على أثر الخلاف النحوي، واختلاف تعليل الأحكام النحوية في نجاعة الدرس النحوي؟ وهل هو فرض قسري على النظام اللغوي، أحال النحو إلى ما يشبه المنطق، مما أصابه بالتعقيد والتعسف كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء قدامى ومحدثين؟ أو أنه كان ضرورة ملحة لبناء النظرية النحوية العربية في قانونها الشامل، وأنهم لم يبنوا قواعدهم خبط عشواء. وأثبت البحث مجموعة من النتائج أبرزها أن التعليل والتفسير النحوي، يتفق مع أعرق النظريات اللسانية الغربية الحديثة، التي انتهت إلى القول بأن تفسير الظواهر اللغوية، وعدم الاكتفاء بالوصف هو الوجه الأمثل للدراسات اللسانية للغات عموما. وأن النحاة العرب في تسويغهم مجيء القواعد والأحكام على ما جاءت عليه يكشف ريادتهم في التحليل اللغوي، ولكن هذا العمل الراقي –وإن اتسم أكثره بالوجاهة– اعتورته بعض الهنات والتَّمَحُّل، فَقَدَّم بعضهم تفسيرات غير مقبولة أحيانا، أو بعيدة متكلفة أحيانا. وأحيانا أخرى يُلْحَظُ بعض الاضطراب والتناقض، فما يثبته نحوي ينفيه آخر، ومن جانب آخر قد ناقض النحوي نفسه في مصنفاته، بل في المصنف الواحد وفي المواضع القريبة.

الكلمات المفاتيح: الشرط– الخلاف النحوي– التعليل النحوي–النموذج اللساني.

الشرط مبحث كوني عالمي تنطبق معظم قوانينه العامة على الألسنة البشرية كافة، وحظي هذا المبحث بالاهتمام والدراسة المتعمقة من المناطقة، والفلاسفة، واللسانيين، وعلماء الفقه والأصول، والبلاغيين على حد سواء، انطلاقا من مفاهيم إجرائية ووصفية متغايرة في زاوية النظر العلمية. كان الشرط محل جدل واسع في ساحة الاجتهادات التي طالت مِحْوَرَيِّ الثبات (التقعيد)، والتَّغَيُّرِ(التعليل)، فسجلت سجالات حادة نتج عنها إشكالات كثيرة، كان محصلتها وَسَمَ بَعْضِه العلماء النّحْوَ العربيّ بأحكام سلبية، وشبهات حول العامل، والتعليل والأصل والفرع، وغيرها، وأن النحو العربي بني على استقراء ناقص، وغير ذلك من الوسم السلبي.

يروم البحث اختبار تلك الآراء من خلال تتبع معالجة النحاة للشرط وخلافاتهم النحوية فيه، واختلافات تعليلاتهم لأحكامه على مدى تكون النظرية النحوية العربية. يطرح البحث مجموعة من التساؤلات، منها: ما أثر الخلافات النحوية واختلافات التعليل على الدرس النحوي؟ وهل هي فرضٌ قسريٌّ على اللغة، وتَجَاوزٌ لوصف النِّظام، أحال النحو إلى ما يشبه المنطق، فأصابه بالتعقيد والتعسف كما زُعِمَ؟ وإلى أي مدي تلتقي أقوال النحاة فيها مع النظريات الغربية الحديثة؟ وما الذي يُقبل، أو يرفض من تعليلات النحاة.

وقد وقع اختيارنا مبحث الشرط لدواع استوجبتها طبيعة الشرط من حيث أهميته وكثرة دورانه في اللغة، وتعدد أنماطه، وأنَّ الإشكالات التي خَلَّفَهَا تفوق غيره من المباحث كإشكالات التعريف، والمصطلحات المؤسسة، والتصنيف، والعامل في الجواب، وقضايا الحذف والتقديم، والدلالات الزمنية والإعراب، والبساطة والتركيب، والعمل الإعرابي، وتغاير الصيغ الصرفية بين الشرط والجواب، وتناوب الدلالة بين الأدوات، وأوجه الاتفاق مع غيره من المباحث كالاستفهام، والاستثناء، والتراكيب شبه الشرطية، وغيرها كثير؛ ولهذا كثرت خلافات النحاة في مسائله، وتعدد تعليلاتهم لأحكامه، وتنوعت؛ مما جعله مادة خصبة للتناول بالدرس والنقد، والتحليل.

وينطلق البحث من فرضية أنه ليس كل الخلافات النحوية والتعليلات النحوية تحتم آثارا سلبية، وأن هناك مناطق إشكالية في باب الشرط تعوزها الدقة، والنظرة الشمولية، وأخرى تجاوزها النحاة المؤسسون، ولم يتطرقوا لها، فجاء اللاحقون وساروا وفق النسق الذي عَبَّدَهُ السلف، فلم يرغبوا في الخروج عن القواعد المرسومة في طرق الرؤى. ويحاول تمحيص القواعد والآراء والخلفيات الفكرية التي طرحوها في بعض النماذج المُحَيِّرَة في الشرط وتركيبه وقضاياه؛ ليسلط الضوء من جديد عليه، منطلقا مما ارتكزوا عليه في تعقيباتهم النحوية، وربط ذلك بالممارسة، وباللسانيات؛ لفهم أوسع لطبيعة الشرط.

المفاهيم المؤسسة للبحث:

1- مفهوم الشرط:

الشرط مفهوم واسع متداول في علوم عديدة، والنظرة إليه تتشعب بتشعب تلك العلوم وقضاياها، وبتشعب وجهات النظر فيها. حتى في العلم الواحد نجد له أكثر من مفهوم ، ففي النحو مثلا نجد له استعمالين باعتبارين مختلفين: أحدهما تركيبي (باعتباره تركيبا نحويا)، والآخر قيدي (باعتباره أحد مكونات القاعدة أو قانون عملها). نحن –إذن– أمام خليط مختلف، ومتنوع من الاستعمالات، يصعب معها وضع تعريف واحد للشرط، يصدق على جميع ذلك.

وقد وضع الفاكهي له حدا، فقال: "حَدُّ الشرط هو تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون أخرى هي جملة الشرط كـ (إن جاء زيد أكرمته)، و(لو جاء الشيخ لتمثلت بين يديه)"[(1)]. فالشرط تعليق بين مضموني الشرط والجواب، ولم يشر الفاكهي إلى دور الأداة في التعليق، وإنما اكتفى بالتمثيل.

2- مفهوم الخلاف النحوي، والاختلاف في الرأي:

(الخلاف)، و(الاختلاف) معنيان متقاربان في اللغة؛ كونهما اشتقاقين من مادة واحدة. ولكن رغم تقاربهما فطريقهما ليس واحدا. "الاختلاف: هو أن يكون الطريق مختلفا، والمقصود واحدا، والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفا"[(2)]. وبتأمل قول البغدادي في الخلاف: "فَحَدُّ الخلاف: الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين"[(3)]، وكذلك قول الجرجاني:

"الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق، أو لإبطال باطل"[4]، ندرك أن الخلاف يكون عن مخاصمة ونزاع بين النحوي وغيره لتعارض حكمهما على القاعدة، أو المسألة، بينما الاختلاف هو أن يتفق النحوي مع غيرة في أصل القاعدة، ولكن يذهب كل منهم في تفسيرها طريقا غير طريق غيره، ورأيا غير رأيه، لاختلاف التعاطي، والمنطلقات وعوامل أخرى عديدة كالناحية العقلية، والتكوين، والمؤثرات الفكرية، والزمانية، والمكانية، والمنهج المتبع، والمذهب الفقهي.

3- مفهوم التعليل النحوي:

التعليل من المصطلحات القارَّة في شتى العلوم. وعلى صعيد العلوم الإنسانية كان ركيزة من الركائز المفصلية في الفلسفة، والمنطق، وأصول الفقه، واللغة، والنحو، والبلاغة، بل نقطة الارتكاز في دائرة الاجتهاد في فهم قوانين تلك العلوم، وما يجعل منها قوانين، لا أمورا أنطولوجية غير آبهة للإدراكات. إن التعليل –بشيء من التجوز– ينتقل بالتساؤل الفلسفي في العلم من السؤال عن:(ما الحكم؟) إلى (لماذا الحكم؟).

والتعليل في المنطق: "هو تقرير ثبوت المؤثر؛ لإثبات الأثر"[5]، وعند أهل المناظرات "تبيين علة الشيء"[6]. التي يُثْبَتُ بها الحكم، ولا يتوقف عليها، فالتعليل مبدأ ذهني يبحث في الحقائق الكامنة وراء تَشَكُّل الظواهر وتَكَوُّنِهَا.

وأما التعليل في الاصطلاح النحوي، فلم نقف على تعريف صريح له في كتب القدماء، ولكن وجدنا إشارة عند الأنباري في لمع الأدلة عند عرضه للخلاف بين العلماء حول الحكم في محل النص، هل يثبت بالنص (أي القاعدة)، أو بالعلة؟ قال: "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى هذا الحكم"[7]، فالعرب تكلمت على سجيتها وعلى النحوي المُستَنْبِط قواعد الكلام أن يفسر تلك القواعد وفق ما كان أصلا في عقولهم.

والتعليل عند المحدثين: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف"[8]، ويعرفه آخر بقوله: "والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يُبَيِّنُ علة الإعراب والبناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة فهو (تفسير)؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ (نحويا)"[9].

4- مفهوم النموذج اللساني:

النموذج من المفاهيم المؤسسة في اللسانيات الصورية وعلى وجه الخصوص منها "ما يُفَضَّل وصف الأشكال الكلامية، وتجريد السيرورات اللسانية. إنه يشكل وسيلة لتمثيل المعارف اللسانية، وتفسير النشاط اللغوي"[10]، مصطلح النموذج يعني وصف مسار اشتغال العلم، وكيفية بنائه وإنتاجه، ببيان كيف؟ ولماذا؟ تبنى النماذج العلمية؟ والمقصود بالنموذج اللساني للشرط هو منواله النحوي الناظم لوحداته الداخلية وتفسيرها من منظور المستحسن وغير المستحسن فهو إطار افتراضي ونسق ينبغي الأخذ به والسير على طريقه في القاعدة وتفسيرها. فكل نحوي له وجهة نظر حول نموذج القاعدة وتفسير أحكامها، يراه هو الأمثل والأكمل في الحسن، ومن خرج عليه فقد خالف. من هنا كانت أهمية النموذج التي جعلت شالمرز يلخص العلم برمته في صياغة النموذج.

أولا- إشكالات لا يمكن أن يؤيدها الواقع اللغوي أو ينفيها.

يتوخى البحث هنا تقديم دراسة نظرية تهدف إلى تقصي أقوال النحاة التي أثارت إشكالات نظرية، ووقع فيها خلاف بين النحاة، واختلفت فيها تعليلاتهم، ونتناول فيه إشكالات عامل الجزم في الجواب، وإشكالات الأدوات من حيث البساطة والتركيب، ومن حيث الاسمية والحرفية، والأصل والفرع، وبعض الإشكالات الإعرابية.

1- إشكالية العامل في جواب الشرط:

العامل أثر من تأثير المنطق في النحو (مبدأ السببية)، وأيضا أثر من تأثير النزعة الدينية الإسلامية. طفق النحاة يتساءلون: ما الأسباب التي تجعل الكلمات مرفوعة، أو

منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة؟ ثم لماذا تتبدل العلامة في الأسماء من رفع إلى نصب، أو جر، وفي الأفعال من رفع إلى نصب، إلى جزم وقطع، وفق نظام مطرد؟ ثم أدركوا أن هذا التبدل عرض، وربطوه بمبدأ السبب الكافي في المنطق، وخصوصا مبدأ السببية منه، الذي مفاده: (لكل شيء سبب، ولكل حدث محدث)، وبالعرف الإسلامي: (لكل موجود مُوجِدٌ، ولكل مخلوق خالق). ونلحظ ذلك في تعريف ابن باشاذ للعامل، يقول: "العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم على حسب اختلاف العوامل. وإنما كان كذلك؛ لأن العامل لمَّا وُجِدَ مؤثرا في المعمول عملا سُمِّي عاملا ... فلا تجد مرفوعا إلا برافع، ولا منصوبا إلا بناصب، ولا مجرورا إلا بجار، ولا مجزوما إلا بجازم .كما لا يكون مُحْدَثٍ إلا بِمُحْدِثٍ، ولا مُؤَثَّرٍ إلا بِمُؤَثِّرٍ، فالله تعالى فاعل كل شيء وخالقه"[(11)].

ومنذ سيبويه، وما قبله، كان العامل هو المبدأ الجوهري المتحكم في النحو العربي، ولا يخلو مصنف من مصنفاتهم من القول بالعامل، بل ظهرت مصنفات حملت عنواناتها مصطلح "العوامل"، مثل مصنفات أبي علي الفارسي (377هـ)، والمجاشعي (479هـ)، والجرجاني (471هـ)، وغيرهم. غير أنه وجد من اعترض على العامل كابن مضاء(592هـ)، وغيره. وتابعه كثير من المحدثين ووصفوه بـ "خرافة العامل"، والغريب أن نظريات التحليل اللساني الغربي أثبتت مدى صحة القول بالعوامل، واستخلصت من نظرية العامل العربية مبادئ لسانية استخدموها في وصف الألسنة. فثنائية العامل والمعمول صالحة للوصف في جميع الألسنة البشرية، سواء كانت إعرابية، أو غير إعرابية. ومن الأقوال التي صارت مبادئ: (لابد لكل معمول من عامل)، و(لا يجتمع عاملان على معمول واحد)، و(الفعل أقوى العوامل)، و(الجملة الفعلية هي الأصل)، صارت مبادئ أساسية معتمدة في وصف جميع الألسنة البشرية.

ونوه محمد صلاح الدين الشريف إلى أن هؤلاء المحدثين الذين شنوا الحرب على نظرية العامل، وجعلونا نخسر نصف قرن من الزمان من العمق العلمي، والنجاعة التربوية، لم يكونوا مختصين، وليس لهم علم بما للعرب من فضل في تطوير اللسانيات، ولا علم لهم بأن كبار

اللسانيين الغربيين أمثال هيالمسلاف، وتنيار، وفيلمور كانوا في الفترة التي كتب فيها "إحياء النحو" المزعوم بصدد البحث عن طرق جديدة ملائمة للتفكير البنيوي السوسيري[12].

نلحظ اهتمام الغربيين بالعمل والعامل في وقت مبكر جدا، إذ نشر هيلمسليف (عام 1939) مقاله الشهير"مفهوم العمل"، الذي قرر فيه أن "العمل باعتباره وظيفة بين العلامات لهو بالفعل واقع بنيوي اعترفت به المذاهب الكلاسيكية، فهو إذن من المفاهيم التي يجدر بنا المحافظة عليها مع إخضاعه لتحليل أدق، ومتابعات أفضل"[13]، ونجح (تنيار) في صياغة للعمل والحالات الإعرابية، وفق ما قاله العرب في العوامل والدرس الدلالي. وجاء "فلمور" بنحو الحالات، وصنف تشومسكي كتابين مهمين في العمل والربط العاملي بَيَّنَ فيهما أهمية نظرية العامل: الأول: "محاضرات في العامل والإحكام الربطي"، والثاني: "بعض مفاهيم ونتائج نظرية العامل والإحكام الربطي"، ثم طور هذه المفاهيم كِتَابَيه: "المعرفة اللغوية"،و"العوائق" ويسعى لإيجاد قواعد كلية تحكم اللغات.

وعند النظر في أقوال النحاة حول عامل الجزم في جواب الشرط، نقف على وجهتي نظر مختلفتين، ومتناقضتين: أولاهما– القول بإعراب فعلي الشرط والجواب بالجزم، وهي وجهة نظر جمهور البصريين، والأخرى– القول ببنائهما وهي وجهة نظر المازني الذي قال ببنائهما على الوقف، وأنه ليس لـ (إن) في الفعلين أيُّ تأثير. وعلل رأيه ببناء الفعلين لعدم وقوعهما موقع الأسماء، فعلة إعراب الفعل عند النحاة وقوعه موقع الأسماء، ولما كان لا مجال للاسم هنا زال شبهها بها وعادت إلى البناء الذي هو الأصل الواجب في الأفعال، والإعراب عارض فيها. قال المازني: "الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين، ثم مختصين"[14]، ورفضه ابن الخشاب، وابن يعيش، ولكن الأول لم يعلل رفضه، قال: "وقول من ذهب إلى أن سكون الفعلين بعدها [أي بعد أداة الشرط] سكون بناء، لا إعراب غير صحيح"[15]، وفي المقابل علل ابن يعيش ذلك بقياس الجوازم على النواصب، وغيرها من جوازم الفعل الواحد، فقال: "وهذا القول ظاهرُ الفساد، وبأدنى تأمل يَضِحُ؛ وذلك؛ لأنه لو وجب له البناء بدخول (إنْ) عليه، لوجب له البناء بدخول النواصب، وبقية الجوازم؛ لأن الأسماء لا

تقع فيها"[16]، فنواصب الفعل، وجوازمه (لمْ، ولام الأمر، ولمَّا) لا يقع الاسم بعدها، ورغم ذلك لم يقل أحد ببناء الأفعال بعدها. من هنا كان القياس ببطلان رأي المازني.

وقد أوشك الرضي على قبول رأي المازني واختياره؛ لأنه يأتي في المرتبة الثانية من سلم الصواب؛ فهو قريب من رأيه، وإن كان لا يطابقه في قوة الحجة، قال الرضي: "وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان؛ لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين، ثم مختصين، وهو قريب على ما اخترنا من قبل"[17]. ولا نتفق مع الرضي فيما ذهب إليه، فكيف يكونا مبنيين وأدوات الشرط عاملة الجزم، والجزم إعراب؟

وما نكاد نخرج من هذا الإشكال حتى ندخل في إشكال آخر، وهو: إذا كان الرأي الغالب لدى جمهور الفريقين هو القول بإعراب الفعلين بعد أداة الشرط، وأن الشرط والجواب مجزومان، فإنهم اختلفوا اختلافا عظيما في عامل الجزم. ذهب الكوفيون إلى إن "الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار"[18]. قال الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه؛ فلمَّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمِلَ عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير"[19] أي أن الكوفيين انطلقوا في تعليل رأيهم من منطلق فكرة التلازم التي اعتمدها النحاة في تفسير كثير من العوامل، وتفسير كثير من الحالات الإعرابية. فبسبب التلاصق القائم بين الشرط والجواب، ولقربه الشديد له، وملازمته له، وعدم مفارقته، حملوا الجزم فيه على الجر في الأسماء؛ لأن الجزم صنو الجر.

وقد رفض ابن مالك مذهب الكوفيين، وعلل ذلك بثلاث علل: الأولى– الافتراق بين الجر بالجوار والجزم بالجوار، من حيث إن الجر ليس لازما، ويجوز مراعاة الأصل فيه، بينما الجزم لازم في كل الأحوال. والثانية–أن الجر بالجوار يكون بعد مجرور ظاهر في اللفظ، بينما جزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر، أو غير ظاهر. والثالثة– الجر بالجوار يكون عن اتصال بين المجرورين، بينما الجزم على الجوار لا يشترط فيه ذلك. قال ابن مالك في إبطال رأي الكوفيين: " ويبطله أمور ثلاثة، أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا، وجزم

الجواب واجب. الثاني: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضا ظاهرا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر، وغير ظاهر. الثالث: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال. فعلم أنه ليس مجزوم على الجوار"[20].

ولم يقبل الرضي مذهب الكوفيين، وحكم بتهافته، وأصدر حكمًا تقويميًا، قائلا: "وليس بشيء [أي رأيهم]؛ لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضا ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بُعْدِه عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم"[21]. فالرضي قد استند في تفنيد رأي الكوفيين على ثلاث علل: أولاها- الضرورة الشعرية، أي أن العمل بالجوار في البيت الذي استشهد به الكوفيون هو من الضرورة، لا الأصل. وثانيها- علة القرب والبعد، فالعمل بالجوار يقتضي القرب والتلاصق، وهذا لا يتحقق دائما بين الشرط والجواب، فقد تطول جملة الشرط، وتتفرع مكملاتها قبل مجيء الجواب. والثالثة- علة اقتضاء التماثل؛ فالعمل بالجوار يقتضي أن يأخذ الثاني من المتجاورين نفس إعراب الأول وعلامته، وهذا غير متحقق دائما في الشرط فقد يكون فعل الشرط ماضيا مبنيا، ورغم ذلك يجزم الجواب إذا كان بصيغة المضارع.

أمَّا البصريون فقد اختلفوا فيما بينهم اختلافا كبيرًا، وكانوا على ثلاثة أقوال:

القول الأول- أن الجواب مجزوم بـ (الأداة وفعل الشرط معا) وهو منسوب إلى الخليل وسيبويه اللذين قاساه على جواب الأمر. يقول سيبويه: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله. وزعم الخليل أنك إذا قلت: (إن تأتني آتك) فـ (آتك) انجزمت بـ (إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: (ائتني آتك)"[22]. فسيبويه هنا قد جعل علاقة المشابهة بين جواب الشرط وجواب الطلب، علاقة تكافؤ دلالي. في حين أنه عندما برر سبب الجزم في جواب الطلب، جعل علاقة المشابهة قائمة على التكافؤ العاملي واللفظي، وتقدير أداة شرط عاملة في فعل شرط مضمرين، مما يعني أن تعلق الجزم في جواب الطلب، متعلق بالبنية المضمرة، لا بالطلب نفسه. وكان ينبغي عليه أن يستقر على معيار واحد.

وقد برر بعض النحاة ذلك تبريرا يختلف عن تبرير سيبويه، وهو أن أداة الشرط تدخل على الفعل فتقويه، وقاسوا ذلك على غير ما قاس سيبويه؛ إذ قاسوه على عامل الرفع في الخبر (الابتداء والمبتدأ معا) من حيث ضعف العامل، قال ابن الخشاب: "الجازم أضعف العوامل عندهم، فلم يكن ليجزم فعلين بغير مقوٍ، أو وسيط، كما رأوا في الابتداء أنه عامل معنوي ضعيف فلم يعملوه في فعلين"[23]. وفي المقابل رفض الرضي حجة الخليل وسيبويه، التي أرجعا فيها عامل جزم الجواب إلى التركيب (الأداة وفعل الشرط معا)؛ لضعف العامل، وعدم قدرته على العمل في شيئين. محتجا على ذلك بعوامل (إنَّ) وأخواتها، و(ما) الحجازية، و(لا) النافية للجنس، قال: "وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين، بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كـ (إنَّ) وأخواتها، و(ما)، و(لا)"[24]. ولكن هل غاب عن الرضي ما أجمع عليه النحاة من أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وقد أورده الزجاجي بقوله: "وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء"[25]. فالقياس هنا غير مناسب من وجهة نظر الباحث ويخالف ما عليه إجماع النحاة.

والقول الثاني– أن الجازم هو أداة الشرط وحدها، وهومذهب السيرافي، قال: "والاختيار عندي أن يكون بـ (إنْ) وحدها"[26]، وتابعه في ذلك كثيرون، منهم ابن الحاجب، قال: "والعامل في فعلي الشرط والجزاء في التحقيق هو حرف الشرط، أو ما تضمن حرف الشرط؛ لأنه هو الذي اقتضاهما جميعا، فوجب أن يكون العمل فيهما له، فالذي أوجب عمله في الأول، يوجب عمله في الثاني. ومن قال إن العامل حرف الشرط والفعل جميعا ليس بمستقيم"[27].

إن ابن الحاجب يبرر المسألة باقتضاء الأداة للفعلين اقتضاء واحدا، ويجر المتلقي نحو إعمال العقل، وهو أن عمل الأداة في أحد فعلي الشرط والجواب ليس بأولى من الآخر؛ لأنه يقتضيهما معا بنفس القدر. فلماذا لم يحدث العكس مثلا، فيكون الجواب هو العامل في الشرط؟ ولهذا يقول: "وليس جعل الشرط عاملا في المشروط بأولى من العكس"[28]. فهو يستدرجه حجاجيا ليقر معه بأن ما أوجب العمل في فعل الشرط، يوجب العمل في فعل الجواب. ولم يكتف بهذه المبررات والاستدلالات العقلية بل قد ارتكز في تدعيم وجهة نظره

على منطلق آخر وهو عدم السماع "لأنه لم يثبت كون الفعل عاملا لا مستقلا، ولا مشتركا"[29]. فعمل الفعل في الفعل غير معهود في منظوم كلام العرب، ولم يقل به أحد من العماء. بينما ما ذكره من أن العامل في الجواب هو حرف الشرط فقط، هو من قبيل عمل الحرف في الفعل، وهذا هو الأصل في العمل.

والثالث– وهو أن الجواب مجزوم بالأداة بواسطة الشرط، أي: عند وجود الشرط، لا أنه عامل معه، واختاره الأنباري في الإنصاف، قال: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا؛ (إنْ) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا أنه عامل معه"[30]. فابن الأنباري يأخذ بقواعد التوجيه العامة في الفكر النحوي، ويقول بالوساطة في العوامل؛ ليحل إشكالا خطيرا، وهو أن الأدوات عوامل ضعيفة –وخصوصا عوامل الجزم– لا تقوى على العمل مع الفصل، والأفعال مختص عملها في الأسماء، لا في بعضها بعضا، فلم يبق إلا القول بالوساطة في العمل؛ ليتخلص من التناقض بين ظواهر الأبواب، وما يهدد أسس التقعيد النحوي، بحيث لا ينفي ما يقال في باب ما قيل في باب آخر.

أمَّا ابن يعيش فقد تابع الأنباري في القول بأن عمل الأداة في فعل الشرط بلا واسطة، بينما عملها في الجواب بواسطة فعل الشرط، الذي ليس له تأثير مباشر في الجواب؛ لأن الفعل لا أثر له في الفعل، وأن إضافة ما لا أثر له إلى ما له أثر، لا أثر له. ومن هنا انعدم أثر فعل الشرط في فعل الجواب، وثبت الأثر للأداة وحدها. ولما كان قد استقر قولهم بضعف أداة الشرط في العمل في معمولين معا، برروا ذلك بأن الشيء إذا كان له بانفراده حكم وأثر، فإنه يحدث له بالتركيب حكم آخر، لم يكن له من قبل. وبهذا يكون فعل الشرط عند هذا الفريق شرطا في العمل، لا جزءا من العامل[31].

والرابع– منسوب للأخفش، وهو أن "الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه"[32]، وتابعه في ذلك كثيرون منهم الزبيدي، وابن مالك، قال الزبيدي: "وهي تجزم الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع، وتجزم الأفعال أجوبتها"[33]، وقد رفضه الرضي لاستغراب عمل الفعل الجزم، قال "وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم"[34]، ووجه الغرابة عند الرضي أنَّ الثابت في أعراف النحاة أن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما في الاسم، كما أن الفعل لا يعمل إلا الرفع والنصب فقط، ولهذا استغرب الرضي عمل الفعل الجزم. أي أنه قد احتج بعلة السماع وعلة القياس.

واختار ابن مالك أن فعل الشرط هو عامل الجزم في الجواب، قال: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك"[35]، وقد قدم هذه الفكرة معتمدا على العلل العقلية والحجاج المنطقي، وأورد نصا طويلا لا يتسع المجال لذكره وذكر التعليق عليه معا، ولهذا دمجناهما معا.

لقد اعتمد ابن مالك على استراتيجية السبر والتقسيم، بذكر كل الاحتمالات الممكنة للجازم، وهي ثلاثة احتمالات: إما أن يكون جزم الجواب بفعل الشرط، أو بأداته، وإما بهما معا. وبدأ بالاحتمال الأول، القائل إن العامل في جزم الجواب هو (الأداة وحدها)، فأبطله، رافضا ذلك، متعللا بثلاث علل أخرى، أولاها– علة قياس الشرط على الجزم قياس نظير؛ فالجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. فلما كان ليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين – دون التوابع– فوجب أن يكون أداة الجزم كذلك، لا تعمل في شيئين، تسوية النظير بالنظير، ولئلا يكون من قبيل ترجيح الأضعف على الأقوى. والثانية– علة عدم النظير في كلام العرب. وشرح ذلك مبتدأ بسبرٍ وتقسيمٍ آخرين، وذكر أن العوامل اللفظية على ضربين: الأول ما يعمل عملا متعددا، والثاني ما يعمل عملا غير متعدد، والأول لابد فيه من اختلاف إنْ تغاير معنى معموليه؛ ليمتاز أحدهما عن الآخر (كعمل الفعل في الفاعل والمفعول وتغاير عمله فيهما). والشرط والجواب متغايران، فلو كانت الأداة العاملَ فيهما معا، لوجب اختلاف

عملها فيهما. من هنا كان الحكم بأن أداة الشرط جزمت الجواب بعد جزمها للشرط، حكم بما لا نظير له فوجب منعه[36].

وبعد أن أبطل الاحتمال الأول، انتقل إلى الاحتمال الثاني، القائل بأن الجازم هو فعل الشرط والأداة معا، وأبطله لعلة جواز الفصل بين الشرط والأداة؛ لأن العامل المركب لا يجوز فصل جزئيه، ولا حذف أحدهما، قال: "ولا جائز أيضا أن يكون جزم الجواب بالأداة والشرط معا؛ لأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، كـ (إذما) و(حيثما)، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز، نحو: (إنْ زيدا تكرمْ يكرمْك). وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة ... فلو كان العمل بهما معا وجب لهما ما لـ (إذما)، و(حيثما)، من عدم الإفراد والانفصال"[37]، أي أنه قاس العامل المركب المفترض (أداة الشرط وفعل معا) على عوامل الشرط المركبة (إذما)، و(حيثما) في اقتضائهما التركيب وعدم انفصال أحدهما عن الآخر.

وبعد أن أبطل الاحتمالين الأولين لم يعد قابلا للصواب إلا الاحتمال الثالث، وهو أن عامل الجزم في الجواب هو فعل الشرط، قال: "وإذا بَطُلَ جزم الجواب بما سوى فعل الشرط، تعين كونه مجزوم بفعله؛ لاقتضائه إياه بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام"[38].

والخلاصة أننا لا نؤيد ما ذهب إليه المازني؛ إذ إن القول بالبناء والإقرار بعمل الأداة الجزم، يقتضي أن يكون محل الفعل (المضارع المبني هنا) محل المضارع المجزوم. وهذا تعارض بين اقتضاء العمل والبناء. ولا يمكن تفسيره بحمل الأفعال بعضها على بعض؛ فما نعرفه من حمل الفعل على الفعل هو حمل في الزمن (حمل الماضي على المضارع والعكس)، ولم نقف في كتب التراث على من قال بحمل المبني على المعرب، إذ لا دلالة من ورائه، كما أن بناء المضارع لا يكون إلا باتصال النونين، ولا نعرف من النحاة من قال بأكثر من هذا. من هنا نرى أن العامل هو أداة الشرط والفعل معا لأن التركيب كما يسلب الكلمة خصائصها القديمة فإنه في المقابل يكسبها خصائص، جديدة لم تكن لها وهذا باعترافهم هم، وقد سبقت الإشارة إليه.

والرأي عندي أن العامل في الجواب هو الأداة وفعل الشرط معا؛ لأن القول بأن الأداة هي عامل الجزم في الفعلين يقتضي تغاير أثرها فيهما قياسا على عمل الفعل في الفاعل والمفعول، وعمل النواسخ في المبتدأ والخبر، وأن عوامل الجزم ضعيفة لا تقوى على عملين، والقول بأن العامل هو فعل الشرط وحده مرفوض؛ لأنه من غير المعهود عمل الفعل في الفعل، ومن غير المعهود عمل الفعل الجزم، والمعهود هو عمل الفعل في الاسم وعمله الرفع والنصب فقط.

2- إشكالات الأدوات:

وأول من اصطلح على الركن الأول بـ (أدوات الشرط) هو ابن الشجري (478 هـ)، قال: "لأن الزمانية من أدوات الشرط"[(39)]. وتعرف أدوات الشرط بأنها: "كلم وضعت لتعليق جملة بجملة"[(40)]. وأدوات الشرط مستويات تصنيفها متعددة فثمة تصنيف صرفي: (حروف وأسماء وظروف)، وثمة تصنيف بنيوي: (بسيطة ومركبة)، وثمة تصنيف من حيث العمل الإعرابي: (جازمة، وغير جازمة). هذا بالإضافة إلى الدلالات الزمنية وغيرها. كما أن بعضها يأتي بمعنى بعض، وبين هذا وذاك كانت هناك خلافات بين النحاة خلفت إشكالات عديدة.

أ- إشكالية البساطة والتركيب في أدوات الشرط:

الأصل في أدوات الشرط البساطة، ولكن لوحظ أن سلوك بعض أدوات الشرط غير مطرد فبعضها يجوز أن تتركب معه (ما)، فينتقل من البساطة إلى التركيب، ويظل عمله الشرط والجزم، وبعضها يمتنع معه (ما)، وبعضها يجب فيه التركيب مع (ما) لكي يؤدي معنى الشرط والجزم، وبعضها يجب فيه التركيب، ولكنه لا يؤثر في عملها الجزم؛ لأنها كانت تعمل قبل التركيب، والتركيب جعلها أداة جديدة بخصائص جديدة غير ما كان لها من قبل.

فالأدوات التي تتركب مع (ما) دون أن يتأثر عملها هي: (إنْ)، و(متى)، و(أين)، و(أيّ)، و(ما)، وهي كما نَصَّ سيبويه "تكون توكيدا، لغوًا"[(41)]. والأداة التي يمتنع تركيب (ما) معها هي (مَنْ) الشرطية. والأدوات التي يجب فيها التركيب مع (ما)؛ لكي تؤدي معنى الشرط، والجزم هما الأداتان: (حيث)، و(إذ). قال سيبويه: "ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في

(إذ) حتى يُضم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنّما) و(كأنما)، وليست (ما) فيهما بلغو، ولكنّ كلَّ واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[42]. وما يجب فيه التركيب لكنه لا يؤثر في عمله كونه يعمل قبل التركيب أداة واحدة هي: (ما)، التي تتحول بالتركيب إلى (مهما).

وقد اختلف النحاة حول ما تضيفه (ما) على التركيب، فأكثرهم وعلى رأسهم سيبويه، والمبرد، وابن السراج فائدتها: (التوكيد) [43]، وقال المبرد: "تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى. فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف ما عد (حيثما) و(إذما)!"[44]. وذهب الزمخشري وابن يعيش أنها تدخل لزيادة الإبهام[45]، إذا دخلت على الأدوات ما عدا إذا دخلت على (إذ)، و(حيث)، فدلالتها عندئذ سلب الإضافة، وتهيئتها للعمل في الأفعال، قال سيبويه: "وهي لغوٌ "في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل"[46].

فوظيفة (ما) مع هذه الأدوات وظيفة معنوية، لا نحوية، أما وظيفتها مع (إذما)، و(حيثما) فعلى العكس وظيفة نحوية، لا معنوية؛ فهي تقوم بوظيفة فصل ما اختصت به هذه الأسماء، ويصير بتركيبه معها كلمة واحدة، قال المبرد: "لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال، وإذا زيدت على كل واحد منهما (ما) مُنِعَتَا الإضافة فعملتا"[47]. فسيبويه والمبرد هنا قاسا تركيب (ما) معهما على دخول (ما) الكافة على (إنَّ) وأخواتها؛ إذ تغير اختصاصهما، ودلالتهما الوظيفية، وعملهما، فتغيير اختصاصها بأن يصبح من الجائز دخول (إنما) على الأفعال بعدما كان ممنوعا، وتُغَيِّرُ دلالتها الوظيفية بأن تُحَوِّلُ (إنَّ) إلى معنى القصر بجانب التوكيد، وتُحَوِّلُ (كأنَّ)، و(لعلَّ) وتجعلهما بمنزلة حروف الابتداء، وتُغَيِّرُ عملها بإلغائه. وهنا غيرت (ما) في (إذ)، وحَوَّلَتْهَا من الدلالة على الزمن الماضي إلى المستقبل، وَغَيَّرت اختصاصها؛ فَكَفَّتْهَا عن الإضافة، وجعلتها مما يجازى به، وغيرت عملها فيما بعدها من الجر إلى الجزم. أَمَّا تركيبها مع (حيث) فَغَيَّرَ من اختصاصها وعملها، كما بَيَّنَّا مع (إذ)، ولم تُغَيِّرْ من دلالته على المكان.

وقد جعل الفراء دخول (ما) على أدوات الاستفهام معيارا في التفريق بين دلالتها المترددة بين الاستفهام والشرط، قال: " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل قوله: (أينما)، و(متى ما)... كانت جزاءً، ولم تكن استفهاما"[48].

- **مهما بين البساطة والتركيب:**

اختلف النحاة في (مهما) أهي بسيطة أو مركبة؟ فقال بعضهم هي بسيطة ومنهم ابن الخشاب وابن عصفور، وأبو حيان وتبعهم ابن هشام، والسيوطي، قال السيوطي: "وهي بسيطة، وزنها فعلى، وألفها تأنيث"[49]. فالأصل عند هؤلاء عدم التركيب، وأكثر النحاة يقول بتركيبها، ولكنهم أيضا اختلفوا في: مما تركبت؟ ووجدنا عدم استقرار حول ذلك. والأمر العجيب أن العالم الواحد في الكتاب الواحد، لم يستقر على رأي. فسيبويه إمام النحاة لم يحسم القول في أصلها. فبعد أن قال ببساطتها: "وسألت الخليل عن(مهما) فقال: هي (ما) أُدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: (متى ما تأتِني آتِك) ... ولكنّهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: (ماما)، فأبدلوا الهاء من (الألف) التي في الأولى"[50]. فالعلة عنده علة استقباح توالي لفظتين حروفهما واحدة؛ ولهذا أبدلوا الألف هاء لقربها من مخرجها. لكنه عاد وأظهر عدم الحسم، وبدا تردده واضحا، وافترض تركيبا آخر، وهو أنها مركبة من (مه) أضيف إليها (ما) قال: "وقد يجوز أن يكون (مه) كـ (إذ) ضُمَّ إليها (ما)" [51]. إن سيبويه لم يحسم موقفه هنا هل هي (ما)، أو (مه) ضمت إليها (ما). وقد نقل كثير من النحاة هذا التردد، وعدم الحسم، ومنهم السيوطي في الهمع حيث ذهب مذهبين متعارضين، فبعد أن قال ببساطتها وحدد وزنها، ونوعها من حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث الإعراب والبناء عاد فلم يحسم، وقال "أو هي مركبة من (مه) المذكورة أضيفت إليها ما"[52]. ونفهم من كلامه أنه يرجح القول ببساطتها عن تركيبها.

وقد رفض ابن عصفور احتماليَّ سيبويه السابقين، معتمدا على سلسلة من الافتراضات المتدرجة الممكنة، والاستدلالات العقلية والفلسفية، واتخذ الحجاج المتدرج نهجا يدفع فيه المتلقي نحو الإقرار بوجهة نظره من خلال استدراجه، وإقصاء الرأي تلو الرأي، فقال في

إبطال القول بتركيبها من (مه +ما): "فمن قال إنها مركبة من (مه)، و(ما) فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد، أو لا يجعلهما. فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد، فلا يخلو الجازم من أن يكون (مه)، أو (ما). فإن كان الجازم (مه)، فلا ينبغي أن يجزم إلا فعلا؛ لأنه بمنزلة الأمر، والأمر لا يطلب إلا جوابا خاصة، وهذا جزم فعلين؛ فدل ذلك على بطلان قوله. وإن قال: إنَّ الجازم (ما) فباطلٌ؛ لأنَّ العرب تقول: (مهما تَمْرُرْ أَمْرُرْ به)، فلا تفصل بين حرف الجزم، والمجزوم بشيء، فدل على بطلان قوله. ومن قال إن (مه) مع (ما) كالشيء الواحد، فيقال له: لا يُدَّعى التركيب إلا بدليل، ولا دليل على ذلك"[53]. فهذا منطلق رياضي، ومنطقي منظم في عرض خطابه الإبطالي، قائم على الاحتمال: (إمَّا ... وإمَّا)، ويحيط بجميع جوانب القضية، ويحاصر المتلقي ليوافقه في وجهة نظره، وهي طريقة ملزمة للإقناع لوضوحها المنطقي، ونجاعتها الرياضية في البرهنة.

لقد اعتمد ابن عصفور في استدلاله على السَّبر والتَّقسيم، وهما من المسالك العقلية التي تعتمد على مبدأ التفكيك والتحليل، فعرض للبدائل الممكنة من خلال الفنقلة، ثم سبرها وأبطلها واحدا تلو الآخر، إلا ما يتعلق الحكم به من جهته. إذ عرض للافتراض الأول واحتمالاته الممكنة، فأبطلها جميعا، ثم انتقل إلى الاحتمال الثاني، وتناول تفريعاته الممكنة أيضا وأبطلها، ولم يعد إلا الاحتمال الممكن الوحيد فأكده وأقره. وقال في إبطال الاحتمال الآخر أي: بتركيبها من (ما) و(ما): "ومن قال: إن (مهما) مركبة من (مَا مَا)، ثم قُلب (الألف) (هاء) هروبا من اجتماع المثلين، نحو قولهم في (حَيْحَيْتُ): (حاحيتُ)، فممكن إلا أنه يضعف ذلك؛ لأنه لم ينطق بهذا الأصل في موضع"[54]. أي أن ابن عصفور هنا اعتمد في بيان فساد هذا الرأي بحجة عدم السماع، حيث لم يسمع في كلام العرب من قال (ما ما) في تركيب أصلي، قال: "فإذا ثبت فساد الوجهين لم يبقَ إلا أن يكون اسما واحدا"[55]. فبعد أن نفى ابن عصفور الاحتمالات الممكنة لم يعد أمام المتلقي إلا الإقرار بالاحتمال الممكن والوحيد الذي يمثل وجهة نظره، وهو أن (مهما) أداة بسيطة، وليست مركبة كما ذهب الجمهور.

وقد علل ابن يعيش وغيره تركيب (مهما)، وعدم بساطتها من خلال رسمها الإملائي فكونها ترسم بالألف القائمة دليل على تركيبها، لأنها لو كانت بسيطة لرسمت بالألف المقصورة لأن الكلمة عندئذ تصبح أكثر من ثلاثة أحرف، والأصل فيما زاد عن ثلاثة أحرف أن ترسم ألفه مقصورة، قال: "ولو كانت كلمة واحدة ، لكتبت بالياء؛ لأن الألف إذا وقعت رابعة كتبت ياء"[56]. والتعليل بالرسم الإملائي تعليل جديد في النحو.

ب- إشكالية اسمية بعض الأدوات أو حرفيتها:

يجمع النحاة على حرفية (إنْ) وحدها، واسمية الأدوات المحولة من الأسماء والظروف، لكنهم اختلفوا حول اسمية بعض الأدوات، أو حرفيتها، منها: (إذما)، و (لو)، و (لولا). ولا يسع البحث عرض أكثر من ذلك.

- **الأداة (إذما):**

اختلف النحويون حول (إذما)، فذهب الجمهور إلى القول بحرفيتها؛ لأنها بالتركيب خرجت من الظرفية فصارت حرفا، وبالتركيب أيضا خرجت من الدلالة على الماضي للدلالة على المستقبل، وقال سيبويه: "ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا (إذْ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إنما)، و(كأنما)، وليست (ما) فيها بلغو، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[57]. ويرى ابن مالك أن تركيب (ما) مع (إذ) سلبها معنى الظرفية، والمضي، وأكسبها معنى العموم والإبهام، الذي هو معنى أساس في الشرط، ونقل دلالتها إلى المستقبل، أي: جعلها حرفا بمعنى (إنْ) ودلالتها؛ فعمل عملها يقول: "وأما (إذما) فأصلها (إذ) ضم إليها (ما) بعدما سَلَبَتْ معناها الأصلي وجُعِلَ حرف شرط بمعنى (إنْ) فجرى مجراها وعمل عملها"[58]. وعلل ابن مالك حرفيتها بقوله: "كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان ماض خاليا من معنى الشرط، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط بمعنى (إن)، مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط؛ فحكمنا بحرفيتها؛ لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقَّنَةٌ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بما تُيُقِّنَ أولى"[59]. فهذه الأداة قبل التركيب كانت اسما

يقبل علامات الاسم كالتنوين، والإضافة، وتقع في مواقع الاسم الإعرابية، وبعد التركيب أصبح معناها المجازاة لا غير، وهي الدلالة المُتَيَقِّنَةُ الموضوع في الأصل للحروف. ولا تقبل من العلامات شيئا مما كان لها قبل التركيب، وتصبح دلالتها على الاسمية مشكوك فيها؛ من هنا تحتمت حرفيتها، وانتفت عنها صفة الاسمية.

وقد علل السيوطي حرفية (إذما) بالمقارنة بين دلالة الشرط، ودلالة الإضافة، وأن دخول (ما) عليها اكسبها دلالة الإبهام– وهو المعنى العام للشرط– وخلع عنها دلالة التوضيح –وهو المعنى العام للإضافة– فقال: "باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح؛ ولهذا لمَّا أريد دخول (إذ)، و(حيث) في باب الشرط لزمتهما (ما) لأنهما لازمان للإضافة والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذٍ فاشترطنا (ما) لتكفَّهما عن الإضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذٍ"[(60)].

ذهب المبرد، وابن السراج، وغيرهم إلى أنها باقية على الظرفية؛ وأنها لا تفارق الاسمية، ولا تخرج عنها. وردَّه ابن عصفور، وحكم عليه حكما نوعيا بالفساد، ورأى أن الصحيح هو مذهب سيبويه، فقال: "ومذهب المبرد أنَّ (إذما) اسم؛ وسبب ذلك أنَّ (إذْ) قد ثبت لها الاسمية، فلا تخرج عن ذلك ما أمكن، وهذا فاسد؛ لأن (إذْ) إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبدا مستقبل، فيناقض معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع (ما) وصارت معها كالشيء الواحد وبطل معناها؛ لأنها صارت جزء كلمة"[(61)]. فالتناقض في الدلالة الزمنية لـ (إذْ) وهي (الماضي)، ودلالة الشرط المتأصلة وهي(المستقبل)هي سبب اقول بحرفيتها.

إنَّ ابن الحاجب كان مترددا في القول باسمية (إذما) أو حرفيتها، ولكنه كان يميل إلى كونها حرفا، ويتضح ذلك من قوله: "و(إذما) على المختار، وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط بـ (ما)، كـ (حيثما). فهي (إذ) الظرفية ضُمت إليها (ما)، وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها؛ إذ معناها في الظرفية لما مضى، ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضيا ومستقبلا؟ هذا مما

لا يستقيم"[62]. نلحظ أن تعليل ابن الحاجب اعتمد على المبادئ العقلية البدهية التي لا تحتاج برهانا، فقد اعتمد على تعليل التناقض في الدلالة الزمنية، ولكنه لم يحسن التعليل؛ لأنه جعل تناقض الدلالة الزمنية هو للظرف، فقال "كيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضيا ومستقبلا" فجعل المضي والاستقبال للظرف، مع أن الدلالة الزمنية تكون للفعل بالنسبة للظرف؛ لأن الأداة هي التي تقلب دلالة الفعل، لا الفعل هو الذي يقلب دلالة الأداة؛ ولهذا كان ينبغي عليه أن يقول: "كيف يكون الفعل الواحد بالنسبة إلى الظرف الواحد ماضيا ومستقبلا".

- **الأداة (مهما):**

اختلف النحويون حول (مهما)، فذهب الجمهور إلى القول بأنها اسم مبهم، يقع على كل شيء من غير العاقل، موضوع لمعنى الشرط، وهو أعم من (ما) في الدلالة على العموم. واحتج ابن يعيش على اسميتها بعود الضمير عليها، قال: "فعود الضمير عليها دليل على اسميتها"[63]، وإلى ذلك ذهب ابن مالك في شرح التسهيل، وهي عنده أعم من (ما) في الدلالة على العموم قال: "ومهما مثل (ما) وأعَمُّ منها، ولا شَكَّ في كونها اسما بدليل عود الضمير عليها كما يعود على (ما) قال الشاعر:

إذا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً ومَهْمَا وَكَلْتَ إليــه كَفَاه

فالهاء في كفاه عائدة إلى (مهما)، ولكنها في معنى (إنْ) وَلِذَلك تجزم"[64]. نفهم أن ابن مالك يرى أنها خالية من التركيب وإلا لما قاسها على (ما). وذهب السهيلي مذهبا غريبا، وهو القول بأنها قد تكون اسما حينا، وقد تكون حرفا حينا آخر، والفيصل في ذلك عنده هو عود الضمير، أو عدمه، ذكر الشاطبي: "... إلا أبا زيد السهيلي، فإنه زعم أنها تكون اسما في الموضع الذي يعود عليه فيه ضمير كما في الآية، وتكون حرفا في الموضع الذي لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زهير بن أبي سلمى[65]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَة وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

يرى ابن مالك أنها هنا لا محل لها من الإعراب، وأنها بمنزلة (إنْ). ولمَّا أدرك موطن الضعف في رأيه، راح يدعمه بتعليل آخر، ولكنه أكثر غرابة من وجهة نظري. قال: "وإنما كانت كذلك؛ لأنها مركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة. فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد، كانت حرفا، وإذا غلب عليها حكم (ما) الشرطية، صارت اسما"[66]. ووجه الغرابة في هذا التعليل، أنه افترض أن (مهما) تنحل إلى مكونيها: (ما) الشرطية، و(ما) الحرفية. وعَدَّ (ما) هنا كافة، كالتي تدخل على (إنَّ) وأخواتها. وهذا قياس بعيد، ولا حاجة له؛ لأن الثابت المستقر أنَّ (ما) تدخل على أدوات الشرط، ولا تكفها عن العمل، فلماذا لم يعاملها معاملة أخواتها من أدوات الشرط، بل على العكس من ذلك فإنَّ (ما) تُرَكَّبُ مع الظروف، فَتُزِيْلُ اختصاصها، وتنقلها من عدم العمل إلى العمل، فكيف لها أن تدخل على (ما) فتغلبها وتكفها عن العمل؟

3- اشكالات الأصل والفرع في الشرط:

تعد قضية الأصل والفرع من الأسس النظرية، والركائز التي بني عليها الإطار المعرفي في شتى علوم العربية، سواء الدرس اللساني، أو الشرعي، أو البلاغي. وكان حضورها الأبرز في الدرس اللساني، على كافة المستويات: الصوتية، والصرفية، والنحوية، الدلالية. وفي الدرس النحوي اتخذوها وسيلة لوصف الظواهر، وتحليلها، وتأويلها، وتعليلها، فلا يكاد يخلو منها باب نحوي. والأصل ما هو إلا صيغة افتراضية مجردة للنموذج المعياري، في مقابل التغيرات الطارئة الممكنة، أو غير الممكنة.

أ- ما الأصل في أدوات الشرط؟

لا خلاف بين العلماء في أن (إنْ) هي أم أدوات الجزاء وأصلها، قال المبرد: "فحرفها في الأصل (إنْ)، وهذه كلها دواخل عليها؛ لاجتماعها" وقال ابن الشجري عند تعليله جواز حذف الفعل بعدها: "وجاز في (إنْ)؛ لأنها أصل الباب"[67]. والقول بأصلية (إنْ) في باب الشرط جاء من إيمانهم بأن لكل باب حرفًا أصلًا، وبقية حروفه فرع محمول عليه، قال المبرد: "فحرفها في الأصل (إنْ)، وكلها دواخل عليها؛ لاجتماعها. وكل باب فأصله شيء واحد ثم

تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى"[68]. ففي الشرط (إنْ) هي الأصل وغيرها من الأدوات فرع عليها.

ورغم إجماعهم على هذا، فإنهم اختلفوا في تفسير بأي شيء استحقت (إنْ) هذه المنزلة؟ فقال سيبويه: "لأن حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة"[69]، فلعدم تصرف الأداة بين الأساليب المختلفة، ولاستقلالها، وعدم حاجتها إلى ما يركب معها، وللزومها معنى المجازاة استحقت المنزلة؛ من منطلق أن القائم على غير زيادة هو الأصل. وذهب المبرد إلى أنَّ (إنْ) استحقت هذه المنزلة؛ لأنها غير مختصة، قال: "وإنما قلنا أنَّ (إنْ) أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها في كل ضرب منه"[70] فهي عامة وأخواتها مختصة، فـ (من) تختص بالعاقل، و(ما) بغيره، و(متي) بالزمان، و(أين) بالمكان، وأما (إنْ) فهي "تقع على كل ما وصلته به زمانا كان أو مكانا، أو آدميا، أو غير ذلك"[71].

ب- هل الأصل في بنية الشرط والجواب الأفعال أم الأسماء؟

وأما عن أصل بنية الشرط والجواب الصرفية فذهب فريق أن أصلهما هو بالأفعال، قال سيبويه: "أصل الجزاء الفعل"[72]، وقال ابن يعيش: "الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال"[73]. وإذا كان سيبويه وابن يعيش قد اتفقا حول هذا الأصل، فإن سيبويه لم يعلل لرأيه، بينما علل ابن يعيش رأيه من منطلقين: أولهما- العلاقة المنطقية القارة في الشرط، وهي علة السببية بين الشرط والجواب، وأن الأسباب لا تكون في الأسماء، لأنها جوامد، بل تكون في الأفعال؛ لأنها هي التي يكون فيها معنى الحدوث وأسبابها. والثاني- عامل التعاقب الزمني وجريان الوقوع، والذي يقضي بأن الجواب يتوقف دخوله في الوجود على وجود الشرط، والحدوث والانقضاء لا يكون إلا في الأفعال، لا الأسماء. قال ابن يعيش: "أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضا؛ لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف وجود بعضها على بعض، لا سيما والفعل

مجزوم؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطا بما قبله"[74]. فإذا كان الشرط في أساس بنائه يكون في غير الموجود ويحتمل أن يوجد وألا يوجد، كانت الأفعال أحق بالشرط؛ لأن الأسماء ثابتة موجودة، فلا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها. وعلل الزركشي ذلك لعدم دلالة الأسماء على الزمن، قال: "لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به"[75]. وبه علل أيضا وجوب اقتران الأسماء بالفاء إذا وقعت جوابا للشرط، لعدم دلالتها زمنيا.

يبدو مما سبق أن تعليلات النحاة للقول بأن أصل الشرط والجواب هو بالأفعال لم تخرج عن علل الاختصاص، والمناسبة، والدلالة الزمنية. فلأن الشروط متجددة مع أجوبتها بتجدد الأحداث عبر الزمن، فلا تلزم حالة واحدة؛ من هنا ناسب تجددها التجدد المتأصل في الأفعال فاختصت بها.

ج- هل الأصل في البنية الصرفية للأفعال المضارع أم الماضي؟

وإذا كان الرأي الغالب قد استقر على أن الأصل في الصيغة الصرفية للشرط والجواب هو الأفعال، فإنهم اختلفوا حول أي الفعلين هو الأصل؟ هل المضارع هو الأصل؟ أو الماضي هو الأصل؟ فالجمهور على أن الأصل في الشرط والجواب المضارع، قال المبرد: "تقول (إنْ تأتني آتك) ... هذا وجه الجزاء وموضعه"[76]، وقال في موضع آخر: "أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع"[77]. و(الجزاء) عنده يعني التركيب الشرطي بأكمله، وقال الجرجاني: "لأن الأصل المستقبل نحو: (إن تضرب أضرب)، وكفى دليلا على أنه الأصل أن الماضي قد انقلب معناه حتَّى قلت: (إن ضربت زيدا غدا ضربتك بعد غد"[78].

إن كلا من المبرد والجرجاني قد اتفقا على أن المضارع هو الأصل في الشرط والجواب، ولكن المبرد قد توسع في التعليل، بعكس الجرجاني. فالمبرد علل ذلك بثلاثة أمور: أولها- العامل اللفظي بالإعراب، وهو الجزم، فالجزم لا يكون إلا في المضارع وهذا واضح في إشارته أعلاه. والثاني- العلة المنطقية وهي أن الشرط يكون في الأفعال التي لم تقع في الوجود بعد، ولهذا ناسبه المضارع قال: "لأن الشرط لم يقع إلا على فعل لم يقع"[79]، والثالث- أنه فسر

العدول من المضارع إلى الماضي بسلطة الحروف في تغيير الدلالات الزمنية في الأفعال. وقاس ذلك على (لَمْ) التي تتسلط على المضارع، فتقلبه إلى الماضي، فكذلك أدوات الشرط تدخل على الماضي، فتقلبه إلى الاستقبال، قال المبرد: "فإن قال قائل: فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها، وإنما هي لما مضى في الأصل؟ قيل له: الحروف تفعل ذلك لِمَا تدخل له من المعاني، ألا ترى أنك تقول: (زيد يذهب يا فتى) فيكون لغير الماضي، فإن قلت:(لم يذهب زيد) كان بـ (لم) نفيا لما مضى وصار معناه (لم يذهب زيد أمس)، واستحال (لم يذهب زيد غدا)" [(80)]. في حين أرجعه الجرجاني إلى عامل واحد فقط وهو سلطة العامل في تغيير الدلالة الزمنية الوظيفية للشرط.

ونجد أن بعض النحاة قد حَكَّمُوا معيار التماثل في الصيغ فجاءوا بأحكام تقويمية مثل: (وجه الكلام)، و(أعدل الكلام)، و(ضعيف)، و(أقبح). ورأوا أن أفضلها تلك الأنماط التي يكون فيها مناسبة لفظية، وتماثل بين صيغ الشرط والجواب: مضارعين أو ماضيين. فقد أشار سيبويه قائلا: "فإن قلت: (إنْ تفعلْ)، فاحسن الكلام أن يكون الجواب (أفعلْ)؛ لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال: (إنْ فعلتَ) فأحسن الكلام أن تقول: (فعلتُ)؛ لأنه مثله، فكما ضعف (فعلتُ) مع (أفعلْ)، و(أفعلْ) مع (فعلتُ) قَبُحَ (لم أفعلْ) مع (يفعلُ)"[(81)]، وقال المبرد: "وأعدل الكلام: (من أتاني أتيته) كما أن وجه الكلام: (من يأتني آته)" [(82)]. أي أنهم جعلوا الصور الممكنة في التركيب الشرطي على درجات من الصحة والقوة.

ولا خلاف في الصورتين الأولى والثانية اللتين تحقق فيهما التماثل، وإنما الخلاف في الصورتين الأخريين. فالأولى من الأخيرتين خصها بعضهم في الكلام الفصيح بـ (كان) وحدها، بينما ظاهر كلام سيبويه ونصوص الجماعة أنه لا يختص بكان وحدها[(83)]، بل في جميع الماضي. أمّا الصورة الأخيرة التي يكون فيها الشرط ماضيا والجواب مضارعا، فقد أجازها الفراء وابن مالك مطلقا، ومنعها أكثرهم، ومنهم الجرجاني، وأبو حيان، حيث حدد الأخير صورا ثمانية تجوز في الكلام، وأمّا التاسعة التي هي أن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا فحكم عليها بقوله: "ولا يجوز ذلك إلا في الشعر"[(84)]، في حين أجازها

بعضهم وقال بأن ذلك قليل، ومنهم ابن الحاجب، قال: "وأمّا وقوع الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فهو قليل"[85]، ومنهم من أجازها ولكنه حكم عليها بعدم الحسن، مثل سيبويه الذي حكم بضعفه وقبحه ولف لفه ابن الحاجب، والزمخشري، وابن يعيش الذي يقول: "فإذا كان الأول ماضيا والثاني مضارعا فيكون الأول في موضع مجزوم والثاني معربا، نحو: (إنْ قمتَ أقمْ) ولا يحسن عكس هذا الوجه"[86] فابن يعيش قد حكم على هذه الصورة بعدم الحسن لا بالرفض التام.

وقدم ابن يعيش تعليله بعدم الحسن في نقطتين: الأولى- التعارض بين الإرهاف والإلغاء، والعلة الثانية- هي علة الاقتضاء؛ لأن أداة الشرط تقتضي جزم الفعلين. وعدم جزم الثاني بمنزلة وجود حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم. قال: "وذلك لأمرين أحدهما أن الشرط إذا كان مجزوما، لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه، وصار بمنزلة (زيد قائم ظننت ظنا)؛ لأن تأكيد الفعل إرهافٌ، وعناية بالفعل، وإلغاؤه إهمال واطِّراح، وذانك معنيان متدافعان. الثاني: أنّ (إنْ) إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها، لأنها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم وجزمها يتعلق بفعلين. وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم"[87]. وهذان التعليلان غير مقبولان من وجهة نظر الباحث، ولعل التعليل المنطقي والأحرى بالقبول، هو التعارض الزماني بين الشرط (المستقبل)، والجواب (الماضي)؛ فيستحيل منطقيا أن يتوقف الماضي على المستقبل في ضروب ترتيب الأحداث الخطي. فهذا لا يمكن تصوره؛ لأن الشرط ممكن (محتمل)، والماضي واجب (مثبت، ومؤكّد في الكون، والاعتقاد) من هنا حدث التعارض. بمعنى أنه إذا كان الجواب من الناحية العقلية والمعنوية واللفظية تاليًا للشرط، فإذا جاء الأسبق بصيغة المضارع (المستقبل) فالجواب بذلك أحرى وأولى؛ لأنه نقطة تالية في خط الامتداد الزمني للأحداث والقضايا المتشارطة.

والواقع اللغوي يؤكد ما ذهب إليه الزمخشري بأن هذه الصورة ليست للضرورة بل وردت في الحديث النبوي: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له".

د- الأصل في الرتبة بين الشرط والجواب:

لكل مكون من مكونات التركيب في اللغات رتبة وموقع، قد تكون محفوظة لا يمكن مخالفتها، وقد تكون غير محفوظة، تتشكل وفقا لها أنماط وصور مختلفة، لدواع مختلفة. وإذا تطرقنا إلى مسألة الأصل في الرتبة بين الشرط والجزاء هل هي للشرط أو الجزاء؟ نجد موقفين متعارضين بين الكوفيين والبصريين، فذهب الكوفيون إلى أن الأصل في الجزاء أن يتقدم الجواب على الشرط. في حين ذهب البصريون إلى أن الشرط له صدر الكلام، ورتبته التقدم. وقد اجتهد كل فريق من الفريقين في تعليل وجهة نظره كل مذهب يراه دليلا مناسبا.

فالبصريون قد جعلوا الصدارة لأداة الشرط، يليها فعل الشرط، يليهما الجواب، وهذا صنيعهم في أبواب معاني الكلام، قال ابن الحاجب: "وكل باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه، كحرف الشرط، والاستفهام، والنفي، والتمني والترجي، والعرض، والتنبيه، والدعاء، والنداء"[88]، فابن الحاجب علل ذلك بعلة القياس في أصل التقعيد النحوي، وبالقياس على غير الشرط من الأبواب النحوية، وخصوصا باب الاستفهام من حيث إن "الشرط كالاستفهام له صدر الكلام" في حين ذهب غيره من البصريين إلى تعليل ذلك بعدد من الأمور، منها: الترتيب المنطقي للنظام من حيث إن الجواب مرتبته بعد مرتبة الشرط؛ لأنه سبب للجواب، وعلة لوقوعه "ومحال أن يكون المُسَبَّبُ مقدما على السَّبب"[89]، ولأن ترتيبه في الوجود الزمني قبل الجواب؛ لهذا ينبغي أن تكون رتبته في التركيب سابقة على الجواب، كما أن الجواب من حيث المعنى لازم لأداة الشرط وفعل الشرط، ومرتبة اللازم بعد الملزوم[90]

وذهب بعضهم إلى أنه لو كان المتقدم هو الجواب في الصناعة، للزمته الفاء إذا كان جملة اسمية، أو طلبية، أو غير ذلك من الأجوبة التي يجب فيها الاقتران بالفاء، قال الزركشي في رفض أن يكون المتقدم جوابا: "والصواب الأول؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ولو كان جوابا لدخلت"[91]. وقد ذهب ابن السراج إلى أن ذلك ضرورة، وهو غير مقبول من ابن السراج والواقع اللغوي لا يؤيد ذلك لأنه ورد في القرآن كثيرا ومنها قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوْا لله إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُوْنَ﴾ [البقرة: 172].

وأما الكوفيون، وبعض البصريين، ومنهم المبرد، فيذهبون إلى أن أصلَ الجواب، ومنزلته التقدُّم على أداة الشرط وفعل الشرط، وأن الشرط قيد فيه يُخْرِجُ الأحوال، لا الأعيان. ونلحظ ذلك من خلال قولهم: "الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على (إنْ) كقولك: (أضربُ إنْ تضربْ). وكان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلا أنه لمّا أُخِّرَ انجزم بالجوار على ما بَيَّنا. وكان حَقُّهُ أن يكون مرفوعا إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار"[92]. فالمبرد اتبع المذهب الكوفي في أن الأصل تقدم الجواب على الشرط لكنه لم يوافقهم في علة جزم الجواب على الجوار. وهي علة مرفوضة على ما بينا في موضع آخر.

وقد صَوَّب ابن قيم الجوزية مذهب الكوفيين، واختاره رافضا مذهب ابن السراج. وقد ذكر ذلك قائلا: "وخالفهم أهل الكوفة وقالوا: المتقدم هو الجزاء والكلام مرتبط به، وقولهم في ذلك هو الصواب" ثم عاد وأَكَّدَ في موضع آخر قائلا: "فالصواب هو المذهب الكوفي"[93]، معللا ذلك بأربعة أمور، الأول- بما استقر في علم الأصول من افتراق الحكم في حالتي الوصل والوقف، كما في قول القائل لعبده: (أنت حر إن شاء الله)، فالوقف يوجب العتق، والوصل لا يوجبه. والثاني- هو الداعي إلى التقدير؛ لأن التقدير يكون عند الضرورة، بحيث لا يتم الكلام إلا بهذا التقدير، فإذا تم الكلام بدون التقدير، فليس هناك حاجة إليه. والثالث- القياس على المبتدأ والخبر قياس نظير؛ فالشرط والجواب شبيهان بالمبتدأ والخبر في حاجة الأول إلى الثاني وعدم انفكاكه عنه، فلما كان جائزا تَقَدُّمُ الخبر على المبتدأ، فإنه كذلك في الشرط والجواب. والرابع- أن المشروط هو المقصود والغاية، والشرط سبب ووسيلة، فتقديم المشروط تقديم للغايات على وسائلها، ورتبتها التقدم ذهنا، وإن تقدمت الوسيلة وجودا. فكل منهما له التقدم من وجه، وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها، فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة. وإذا انكشف الصواب، فالصواب أن تدور معه حيثما دار[94]. أي حيثما دار المعنى واقتضى، ولعل هذا ما يفسر لنا كثرة ما يرد الشرط متأخرا عن الجواب في القرآن ومنثور كلام العرب وأشعارهم.

ويرى الباحث أن المذهب الكوفي وجيه، ويدعمه النظريات اللسانية الحديثة وخصوصا نظرية النحو التحويلي التي تقول بتحريك المفردات وتحويلها عن مواضعها لدواع دلالية، ويوجد في مبادئهم النحوية ما يدعم ذلك فهم يقولون: "إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير"[95].

4- إشكالات اختلاف الأوجه الإعرابية:

أ- إشكالية إعراب الاسم بعد أدوات الشرط:

أما عن إعراب الاسم الواقع بعد أداة الشرط فجمهور البصريين يعربونه على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وجملة الفعل الظاهر تفسيرية لا محل لها. أما جمهور الكوفيين فيعربونه فاعلا للفعل المذكور، ولا حذف في التركيب؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل. وذهب بعض الكوفيين إلى أن الاسم بعد الأداة مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير؛ "لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعا به"[96]، أي أنهم قاسوه على البدل كما في: (جاءني الظريف زيد) ، من غير تقدير فعل، فزيد بدل من الظريف كل من كل، وكذلك الاسم المتقدم في الشرط هو المكني (الضمير المستتر) في الفعل؛ لذا لا حاجة لتقدير فعل بعد أداة الشرط. وبرروا ذلك بأصالة العامل (إنْ) وقوته "لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها"[97]. هذا مبرر عجيب وغير مقبول؛ لأن القول بأصالتها لا يبرر الفصل، بل الأصالة تقوي الاختصاص واختصاص أدوات الشرط بالأفعال؛ لأنها لا تؤدي معنى في الأسماء. كما أن إبدال المضمر من الظاهر لا يصح عند الجمهور. والرأي أن الاسم بعد الأداة فاعل زحزح عن موضعه لدواع بلاغية ولم يخرج هذا اختصاص أدوات الشرط بالأفعال؛ لأنه جاز الفصل بالمنصوب، فيقاس هذا على ذاك.

ب- إشكالية إعراب المضارع في الجواب بعد الشرط الماضي:

أشرنا في موضع آخر من البحث إلى أن النحاة نظروا إلى نمط التوارد نظرة خاصة، واحتكموا إلى أحكام معيارية تمثل نظرة متعمقة مثل: "وجه الكلام"، و"أعدل الكلام". وجعلوا هذا النمط في المرتبة قبل الأخيرة من مراتب الجودة فيها. وقد أجاز النحاة في جواب الشرط

المضارع الرفع والجزم إذا وقع بعد الشرط الماضي، أو المضارع المجزوم بـ (لم)، قال ابن مالك: "وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيا، أو منفيا بـ (لم)، وبقلة إن كان غير ذلك"[98]. ووجه جواز الرفع عندهم فلأجل أن الجواب تابع للشرط. فلمَّا لم يظهر الجزم في الشرط؛ لأنه ماضٍ حُمِلَ الجواب عليه فلم يُجْزَم، وتُرِكَ على أول أحواله وهو الرفع فهو (مرفوع في اللفظ)، و(مجزوم في المعنى). أمَّا جواز الجزم عندهم فعلى الأصل وهو الجزم[99]. فمن أي منطلق يكون لعدم المشاكلة، أو التماثل في الصيغة بين الجواب والشرط السابق دور في الإعراب؟ ولماذا حُمِلَ المضارع على الماضي، وليس العكس، وهل الحمل في المعنى أولى من الحمل على اللفظ؟ وهل الحمل على الموضع يكون قبل العمل، أم بعده ، فيحملوا المضارع في الجواب على أصله قبل دخول العامل؟ وهذا يدعو إلى النظر في تعليلات النحاة لهذا النمط لعلنا نقف على حقيقة الأمر.

رغم اتفاق النحاة على جواز الرفع والجزم لجواب الشرط في هذا النمط، فإنهم قد اختلفوا في تقدير الرفع وتعليله. فسيبويه يرى أن رفع الجواب على تقدير تقدمه[100]. وعلله في موضع آخر بأن الجواب تابع للشرط الذي لم يظهر فيه الجزم، فجاز ألا يأتي مجزوما[101]. إن سيبويه هنا وقع في اضطراب وتناقض؛ لأن أحد التعليلين يبطل الآخر؛ فالقول بتبعية الجواب للشرط في عدم الجزم، يناقض القول بتقدير تقدمه. فلا يمكن أن يعلل الشيء الواحد بالتبعية (التأخر)، وبالتقدم في الوقت نفسه. ويرى المبرد أن رفعه على تقدير الفاء[102]. وقد فَصَلَ ابن يعيش في الرأيين مرجحا رأي المبرد، قال: "فسيبويه يَتَأَوَّله على إرادة التقديم ... وقد أُسْتُضْعِفَ، والجيد أن يكون على إرادة الفاء... والفاء قد تحذف في الشعر"[103]. أما ابن عصفور فأجاز الرفع مع الفاء، وما دون ذلك فضرورة[104]. ففي حين رأى الكوفيون أن هذا هو الأصل علل ابن الحاجب رفع المضارع في جواب الشرط الماضي بعلة البعد عن العامل قال: "وأما الرفع فلأنه لما بطل عمل (إنْ) لفظٌ في الشرط الذي هو أقرب إليها جُعِلت غير عاملة في الجواب الذي هو أبعد عنها"[105].

ثانيا–إشكالات يمكن أن يؤيدها الواقع اللغوي أو ينفيها:

أحيانا تقع في آراء النحاة واللغويين بعض الإشكالات التي يمكن أن يؤيدها الواقع اللغوي أو يبطلها. ومن بين هذه الإشكالات: العلاقة بين الشرط والجواب، ودلالة الأدوات على الشك أو اليقين، وقضايا الرتبة في الشرط، وقضايا الحذف، والدلالة الزمنية. وفيما يأتي نعالج هذا المدخل الجدلي من خلال المناقشة النقدية لما يقدمه هؤلاء النحاة واللغويون من آراء .

1– إشكالية العلاقة بين الشرط والجواب:

يكاد يجمع العلماء –قدامى ومحدثون– على أن العلاقة بين الشرط والجزاء في المجازاة برمتها، هي علاقة السَّبَبِيَّة، ووصل الحد بهم إلى أن سووا بين الشرط والسبب، فـ "لا فرق عند النحويين بين الشرط والسبب؛ لأنهم يقولون: إذا وجد الشرط وجد الجواب"(106). فالشرط سبب في الجواب وموصل إليه، يوجد بوجوده وينتفي بانتفائه "وكل شيء يتوصل به إلى شيء فهو سبب"(107). بل جعلوا السببية معيارا لصحة التركيب من عدمه، حيث أشار ابن الخباز بقوله: "والقسم الرابع محال وهو أن يتحدا [أي: الشرط والجواب]، ويتحد الفاعل كقولك: (إن يقم زيد يقم زيد)؛ وهذا لا يجوز؛ لأن الشيء لا يكون سببا لإيجاد نفسه؛ لأنه لو كان سببا لإيجاد نفسه، لكان موجودا قبل وجوده، فيلزم أن يكون متقدما متأخرا، وهو محال"(108). يتضح أن هذا التبرير تبرير منطقي من ناحية، وعقدي من ناحية أخرى، يعكس تأثير العقيدة في النحو.

وما كان على غير السببية الظاهرة تأوَّلوه وقدروه بأن الجواب محذوف، أو أن الشرط مجازي. فالزركشي أقر أن" أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أن الشرط يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه"(109)، ولكن لما تبين له أمثلة لا يتحقق فيها هذا المبدأ قال بتأويل ذلك على حذف الجواب: "والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة لكونها أسبابا لها"(110).

وقد ذكر ابن هشام في باب "في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "التحقيق أن من حذف الجواب، مثل: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ﴾، لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت، سواء أُوجِدَ الرجاءُ أو لم يوجد، وإنما الأصل

(فليبادر بالعمل) فإن أجل الله لآت"[111]. والغريب أن ابن هشام يناقض نفسه ففي كتابه شذور الذهب، أورد أن العلاقة بين الشرط والجزاء هي التعليق فقط حيث يقول: "وجازم الفعلين، وهو أدوات الشرط (إن)، و(إذما) لمجرد التعليق"[112].

وعلاقة السببية هذه دفعتهم إلى القول بأن هناك أدوات فيها رائحة الشرط وإن كانت لا تجزم، وتراكيب أخرى حملوها على معنى الشرط، كالاستثناء المتضمن معنى الشرط، وغيرها. كما أنهم احتكموا إلى السببية في منعهم تقديم الجواب على الأداة وفعل الشرط. قال ابن السراج: "وذلك أن كل شيء يكون سببا في شيء، أو علة له، فينبغي أن تُقَدَّمَ فيه العلة على المعلول. فإن قلت: (إنْ تأتني أعطك درهما) فالإتيان سبب للعطية، به يستوجبها، وكذلك إذا قلت: (إن تعص الله تدخل النار)، فالعصيان سبب لدخول النار؛ فينبغي أن يتقدم ...فأما قولهم: (أجيئك إن جئتني وآتيك إن تأتني)، فالذي عندنا أن الجواب محذوف"[113]. وترتب أيضا على قولهم بالسَّبَبِيَّةِ إقرارهم بأن الشرط النحوي هو ما ينتفي الحكم عند انتفائه، ويثبت عند ثبوته. فإن قلت (إنْ خرجت من الدار فأنت طالق)، فالطلاق ينتفي عند انتفاء خروجها، ويثبت عتد ثبوتها.

وإذا تأملنا الواقع اللغوي نجد أمثلة قد خرجت عما قَعَّدُوه؛ ولم تتحقق فيها علاقة السببية بين الشرط والجواب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهم فَإِنَّهُمْ عِبَادَكَ وإِنَ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيْزُ الْحَكِيْمُ﴾ [المائدة:118]. وكما في قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللهِ﴾ [النساء:79]. وكما في قوله: ﴿وإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَىْ الْهُدَىْ فَلَنْ يَهْتَدُوْا إِذَنْ أَبَدًا﴾ [الكهف: 57]. وكما في قوله تعالى: ﴿وإِنْ يُكَذِّبُوْكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُوْرِ﴾ [فاطر:4]، وغير ذلك كثير في القرآن. وبتأمل الآية الثانية على وجه التحديد نجد أنها خلاف المقتضى، ولم توافق المقاييس التي وضعها النحاة. فإذا كانوا قد قالوا بأن الجزاء تالٍ للشرط، واقعا في الوجود بعده، فهنا لم يتحقق ذلك؛ فتكذيب الرسل (الجواب) سابق على تكذيب الرسول (الشرط)، ومن ناحية أخرى تبطل الآية قولهم بسببية الشرط في الجزاء. وحتى لو أَوَّلُوْهُ على تقدير جواب محذف تظل علاقة السببية منعدمة بين الشرط والجواب.

مما سبق يَتَبَيَّنُ أن العلاقة بين جملة الشرط وجملة الجواب، ليست هي السببية على طول الخط، وإنما العلاقة الأساسية هي علاقات الاقتضاء، وملازمة التعلق، والافتقار، فيما هو جائز الوقوع، من حيث كون الشرط كانت جمله مستقلة قبل التركيب، ولما دخلت عليه الأداة دخلت بدلالتها الوضعية، وهي تعليق الحكم الذي تتضمنه جملة الجواب بالحكم الذي تتضمنه جملة الشرط، وهذا ما عبر عنه النحاة بتحقق الجواب إذا تحقق الشرط. إن الاقتضاء بين الشرط والجواب جعله مفتقرا إليه لتمام المعنى افتقار المبتدأ إلى خبره. وقد نوه إلى ذلك ابن السراج عندما قال: "ولابد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام. وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد) لم يكن كلاما يقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلت: (منطلق) تم الكلام، فكذلك إذا قلت: (إن تأتني) لم يكن كلاما، حتى تقول: (آتك)، وما أشبه"[114]، أي أن العلاقة بين الشرط والجواب علاقة إسنادية، النسبة فيها من نوع مختلف عما هو بين المبتدأ وخبره، وعما هو بين الفعل وفاعله، أو نائب فاعله، وإن تشابهت معها في مضمون النسبة. ولكنها نسبة بين تركيبين فقدا استقلاليتهما بدخول حرف الشرط عليهما لا نسبة بين مفردات.

2- إشكالات الشرط من حيث الدلالة على الشك واليقين:

قسم النحاة أدوات الشرط إلى أدوات عوامل، وأخرى هوامل، وجعلوا احتمال الوقوع وعدمه معيارا للشرط أساسا؛ لأن الشرط لا يكون إلا فيما يمكن وقوعه وعدم وقوعه؛ لكونه تعليق وقوعٍ، ولهذا لا يقع الشرط في واجب الوقوع ولا في ممتنع الوقوع، وجعلوه أساسا به تجزم أدوات الشرط الأفعال بعدها، أو لا تجزمها، قال ابن يعيش: "وحَقُّ ما يجازى به ألَّا تدري أيكون أو لا يكون"[115]. وفرقوا بين دلالة الأداتين: (إنْ)، و(إذا)على الضرورة والإمكان، بناء على معيار الشك واليقين. فجعلوا استعمال (إنْ) في المعاني المحتملة، والمشكوك في وقوعها، قال المبرد: "و(إنْ) مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر"[116]، وقال ابن يعيش: "هي أم حروف الجزاء، مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكا في وجوده"[117]. بينما تستعمل (إذا) في المتحقق وجوده، أو ما يطلق عليه واجب الوجود "وقولك

إذا طلعت الشمس فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة". وقال ابن الشجري: "وإنما لم يجزموا بها في حال السعة كما جزموا بـ (متى) لأنه خالف (إن) من حيث شرطوا به فيما لابد من كونه كقولك: (إذا جاء الصيف سافرت) و(إذا انصرم الشتاء قفلت) ولا تقول: (إن جاء الصيف) ولا (إن انصرم الشتاء) لأن الصيف لا بد من مجيئه والشتاء لا بد من انصرامه ...وتقول: (إن جاء زيد لقيته) فلا تقطع بمجيئه فإن قلت: (إذا جاء) قطعت بمجيئه"[118]، "ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع عَلَّام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة"[119].

وعند مخالفة هذا المعيار ووقوعها في المتأكد احتكموا إلى معيار آخر هو معيار الإبهام الزمني، فجعلوا (إنْ) في المبهم زمان وقوعه، باعتبار أن مجهول الوقت في حكم المشكوك فيه. قال ابن يعيش: "إنْ في الزمان مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكا في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بـ (إذا) وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر كقولك: (إذا طلعت الشمس فأتني)، ولو قلت: (إن طلعت الشمس فأتني) لم يحسن إلا في اليوم المُغِيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه وتطلع الشمس، ويجوز أن يتأخر. فقولك (إذا طلعت) فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة"[120].

وإذا خرجت دلالة إحدى الأداتين عن الحدود المرسومة لها احتكموا إلى معيار الغموض والإبهام، ويشير السيرافي إلى أن الأداتين (إنْ)، و(إذا) يجوز أن تستعمل كل منهما في مواضع الأخرى، فقال في حديثه عن (إذا): "وإنما جاز المجازاة بها في الشعر؛ لأنها قد شاركت (إنْ) في الاستقبال ولأن وقتها غير معلوم فأشبهت –لجهالة وقتها– ما لا يُدْرَى أيكون أم لا. وقد تستعمل (إذا) في الموضع الذي يحسن فيه (إنْ) ولا يتبين بينهما فرق للمشابهة التي بينهما، وكذلك تستعمل (إنْ في موضع (إذا)" [121]. وذهب ابن يعيش مذهب السيرافي، فقال: "وربما استعملت (إن) في مواضع (إذا)، و(إذا) في مواضع (إنْ) ولا يفرق بينهما لما بينهما من الشركة، وتقول من ذلك (إن مت فاقضوا ديني) وإن كان موته كائنا لا محالة، فهو من مواضع (إذا)، إلا أنه لما لم يكن متعينا جاز استعمال (إن) فيه"[122]. فعلة التناوب حلول

(إذا) محل (إنْ) هي الدلالة على الاستقبال والإبهام وعدم التعيين الزماني، بينما علة حلول (إنْ) محل (إذا) الجزم بالوقوع.

ولكن الواقع اللغوي جاء على غير ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِيْ رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِنْ مِثْلِهِ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوْا وَلَنْ تَفْعَلُوْا فَاتَّقُوْا النَّارِ الَّتِيْ وَقُوْدُهَا النَّاسُ والْحِجَارَةِ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِيْنَ﴾ [البقرة: 24] فهذه المواضع التي استعملت فيها (إن) الشرطية وردت على نحو غير ما قرروه حيث وقعت (إن) في المقرر وقوعه لا المشكوك فيه والعياذ بالله، فالله منزه عن الشك وهذه من مواضع (إذا) فكونهم في ريب من القرآن وأنهم لم يأتوا بسورة من مثله ولن يأتوا أبدا هذه حقائق ثابتة، غير مشكوك فيها. ومثل هذا في القرآن كثير وفي الشعر وقعت (إذا) في موضع (إن) كما في قول كعب بن زهير:

إِذا أَنْتِ لِمْ تُقْصِرْ عَنْ الْجَهْلِ وَالْخَنَا أَصَبْتَ حَلِيْـمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِـلُ

فهذا من مواضع (إنْ)؛ لأنه مشكوك فيه، ويجوز أن يعرض عن الجهل والخنا، أو لا يعرض.

3- إشكالية الربط بين عبارتي الشرط والجواب

إن الوظيفة الأساسية لأدوات الشرط هي التعبير وظيفيا عن علاقة المشارطة، واقتران تبعية العلاقات بين القضايا، وربطها بعضها ببعض. ولا شك أن الربط بين عبارتي الشرط والجواب ربط مركب يتم في مستوى أول منه بواسطة الأداة، التي تدخل على الجملة الأولى، فتحولها من التمام إلى النقصان، فتصير مفتقرة إلى الجملة الثانية لتمام المعنى. فهي الأصل في الربط العلائقي؛ لأنها تعقد بين الجملتين؛ لتكونا جملة واحدة؛ ولهذا "إذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان""[123]. فالزركشي هنا متأثر بمذهبه الشافعي القائل بالتأثير، إذ يشترط شرط الطرد والعكس (علة وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها)، فبوجود الأداة يحدث الربط الواصل بين الجملتين، ولولاه لم يحدث الاتصال، وانحلت التبعية والتعلق وعادت الجملتين إلى الانفصال كما كانتا جملتين مستقلتين.

وعلى مستوى ثان يتم الربط بين عبارتي الشرط والجواب من خلال الارتباط المعنوي والنسبة التعليقية. فإن كان جواب الشرط صالحا في نفسه أن يكون شرطا من حيث شروط الصيغة الصرفية (الناحية اللفظية)، أو كان مسببا عن الشرط أو نتيجة حتمية له، أو إجابة عن سؤال مقدر (الناحية المعنوية)، حدث التعلق والارتباط بلا واسطة لفظية. وعلى مستوى ثالث الربط بالفاء إن لم يكن لذلك التعلق وجود بحثوا عن حرف رابط يصل ما بين الجملتين؛ لأن الحروف في اللغة هي التي تقوم بوظيفة الربط اللفظي، قال البطليوسي: "ويسمى الحرف أداة ورابطا"[124] فلم يجدوا من حروف الوصل أقدر من الفاء ليقوم بهذه الوظيفة، قال الزركشي: "فأما الفاء التي تلحق التالي معقبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطا"[125] وتنوب عنها (إذا الفجائية). أي أنه في الحالة الأولى تنشأ علاقة ارتباط، وليس اجتلابا بينما في الحالة الثانية يحدث اجتلاب لأداة ربط تصل بين العبارتين وتدخل الثاني في حيز الأول وتمنع تفككهما.

قال سيبويه: "واعلم أن جواب الجزاء لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء ... ولا يكون الجواب في هذا الموضوع بالواو، ولا بـ (ثُمَّ). ألا ترى أن الرجل يقول: (أفعل كذا) فتقول: (فإذن يكون كذا)، ويقول: (لم أغث أمس)، فتقول: (فقد أتاك الغوث اليوم)، ولو أدخلت (الواو)، و(ثم) في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز"[126]. واضح من كلام سيبويه أن الرابط بين عبارة الشرط والجواب هو التعلق الذي يدل عليه الشاغر المخصص للجواب، وهو موضع الفعل –الذي الأصل فيه للمضارع المجزوم– وأن اختيار الفاء دون غيرها لتتصدر ما وقع في هذا الشاغر –مما هو ليس له في الأصل من الأشياء التي يبتدأ بها الكلام، ولا يفهم منها الاتصال بما قبله– بحثوا عن حرف من حروف الوصل فلم يجدوا إلا: (الواو)، و(الفاء)، و (ثم)، فلم يختاروا (الواو)، ولا (ثُمَّ) لأنهما مشوبان بالدلالة على الاستئناف ومعروف أن الاستئناف النحوي يكون ما بعده كلام جديد غير مرتبط بالأول، كما أن الواو لا يفهم منها الترتيب والفاء وإن فهم منها الترتيب فهي تدل على التراخي، وهذا ليس مطلوب الجواب. ولما كانت الفاء دالة على الاتصال لا الاستئناف ولما كان أصل العلاقة الزمنية بين الشرط وجوابه أن يكونا

متزامني الوقوع أو يقع الجواب عقب الشرط بلا فاصل زمني كبير لأنه مرجو؛ لهذا كانت الفاء هي الأجدر في تأدية هذا المعنى لدلالتها على السرعة.

وهذا ما أوضحه السيرافي، بقوله: "واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم)؛ لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا؛ لأنه بالشرط يُسْتَوْجَبُ ومن أجل وقوعه يقع و(الفاء) توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به"[127] فالسيرافي قد جعل استحقاق الفاء بالربط لإفادتها أربعة أمور تتفق مع مضمون التركيب الشرطي، أولها- الدلالة على الترتيب الذي يناسب الرتبة الواجبة في اقتضاء تقدم الشرط على الجواب، والثاني- الدلالة على الربط لا الاستئناف وهو يناسب كون الشرط والجواب يترابطان معا ويشكلان جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة، والثالث- تضمنها معنى السببية مما يجعلها مناسبة للشرط فالشرط سبب في الجزاء، والفاء تدل على أن ما قبلها سبب فيما بعدها، والرابع- دلالتها على عدم التراخي مما يجعلها مناسبة للاقتران الزمني بين الشرط والجواب فهما يتزامنان في الوقوع أو يقعان دون مهلة طويلة.

وقد اتفق الجرجاني مع السيرافي فيما ذهب إليه من مبررات ولكنه كان أكثر وضوحا في تمثله القضية منه، ونلحظ ذلك من خلال إشارتين مهمتين، الأولى- قوله: "ولتعري الفاء من التراخي وقع في جواب الشرط، نحو: (إن تأتني فأنا أكرمك) ولم يقع (ثم) نحو: (إن تأتني ثم أنا أكرمك) من أجل أن الجواب من حقه أن يلحق بالشرط سريعا، و(ثم) إذا كان يقتضي التراخي لم يكن لائقا به كما يليق بالفاء"[128]، والثانية- قوله: "وينبغي أن تعلم أنَّ أصل الفاء الإتباع، والعطف فرع على ذلك ألا ترى أنه لا يُعَرَّى من الإتباع بوجه لأجل أنك إذا قلت: (ضربت زيدا فعمرو) كنت قد أتبعت زيدا عمرا مع عطفك له على ما قبله لفظا، وقد يكون للإتباع متجردا من العطف، وهو ما ذكرنا من جواب الشرط، نحو: (إن تأتني فأنا أكرمك) يدلك على ذلك أن ما قبل الفاء فعل مجزوم وما بعده جملة من الاسم، والمعطوف يكون من جنس المعطوف عليه، وإذا كان كذلك علمت أن أعرق المعنيين هو الإتباع فاعرفه[129].

أما ابن مالك فجعل الأصل في الجواب أن يكون صالحا لأن يقع شرطا وإلا ربطوا بالفاء، قال: "أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل"[130]. وإذا كان ابن مالك لم يعلل عدم اقتران الجواب الذي يصلح لأن يكون شرطا بالفاء، فإن الرضي قد علله بالمناسبة اللفظية بين الشرط والجواب، وصلاحية حلوله في الموقع المخصص له، قال: "وإنْ كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه"[131].

وتنوب (إذا) الفجائية عن الفاء وقد أشار ابن مالك إلى أن الربط يكون بالفاء وينوب عنها (إذا الفجائية) لأنها مثلها في عدم الابتداء بها واحتياجها إلى كلام سابق، قال: "ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة نحو: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها يُحَصِّلُ ما يُحَصَّلُ بالفاء من بيان الارتباط"[132]. واشترطوا في (إذا) أن تكون جملة الجواب خبرية مثبتة وأن تكون اسمية لا فعلية وألا تكون مصدرة بـ(إنَّ) التوكيدية ولا يعني ذلك أن تحل (إذا) في كل موضع تحل فيه (الفاء) فلكل منهما معناه وخصائصه التركيبية.

ولكن يجوز الجمع بينهما، وورد ذلك في بعض المواضع في القرآن كما فيقوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ [الأنبياء:97]. واجتماعهما ليس لتوكيد الربط وإنما هو لإضافة المعنيين معا، وهما (السببية والترتيب) وهو معنى الفاء، و(المفاجآة) وعدم توقع الهول وهو معنى (إذا).

وإذا كان سيبويه قد منع حذف الفاء في جواب الشرط وخصه بضرورة الشعر بقوله: "لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر"[133] ولكن الواقع اللغوي لا يؤيد ذلك فقد ورد الجواب وكان جملة اسمية دون وجود الفاء الرابطة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوْا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِيْنَ لَيُوْحُوْنَ إِلَى أَوْلِيَائِهِم لِيُجَادِلُوْكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ﴾ [الأنعام: 121]، وقد استحسنه بعض المفسرين إذا كان الشرط بلفظ الماضي ومنهم العكبري،

والبيضاوي، قال العكبري: "قوله تعالى: (إنكم لمشركون) حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان فعل الشرط بلفظ الماضي وهو هنا كذلك"[134]، وقال البيضاوي: "وإنما حسن حذف الفاء هنا لأن الشرط بلفظ الماضي"[135]. نجد أن العكبري والبيضاوي قدما حكما مطلقا بحسن الحذف؛ لكون فعل الشرط بلفظ الماضي، ولم يبررا ذلك لا من ناحية التفسير، ولا من ناحية النحو في حين أن ابن عاشور برر ذلك بالقياس على جواز رفع المضارع في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا وذلك لضعف تأثير الشرط الماضي، قال: " لأن تأثير الشرط الماضي في جزائه ضعيف، فكما جاز رفع الجزاء وهو مضارع، إذا كان شرطه ماضيا، كذلك جاز كونه جملة اسمية غير مقترنة بالفاء"[136]

وقفنا فيما سبق على أنه إذا كان الجواب صالحا لأن يكون شرطا، فلا نحتاج إلى الفاء الرابطة، ولكن في الواقع اللغوي ورد الجواب فعلا مضارعا، ورغم ذلك اقترن بالفاء كما في قوله تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95] وفسره سيبويه على أنه مبني على مبتدأ، أي أن الجملة بعد الفاء اسمية، لا فعلية كما هو في ظاهر اللفظ، وفي هذا وأمثاله قد حذف المبتدأ.

4- إشكالات الرتبة بين الشرط والجواب:

الرتبة من القرائن المؤسسة والضابطة للأنظمة النحوية في كل اللغات. وفي كل اللغات توجد رتب محفوظة مُقَيِّدَةٌ للتركيب لا يمكن الإخلال بها إلا أن يضطر شاعر؛ لأنها تخالف النظام العقلي والمنطقي، ولأنها تؤدي اختلال النظام اللغوي وإلى لبس وتغير الحالة الإعرابية وأخرى غير محفوظة ناتجة عن المرونة التي تتيحها اللغات للمتكلم من حرية التصرف في حركة المفردات لتأدية مقاصده التي يقتضيها المقام اقتضاء طبيعيا. هذا التصرف إذن ليس اعتباطا بل هو بمثابة المُنَبِّه الفني للمتلقي؛ لإدراك الدلالات الكامنة. وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم". فالتصرف في الرتبة مراد مقصود كما أن الالتزام بالرتبة المحفوظة نظام مقصود أيضا.

وإذا نظرنا في الرتبة بين عبارتي الشرط والجزاء عند القدماء نجد أنهم قد اختلفوا في ذلك اختلافا شديدا. ولم يقتصر هذا الخلاف على المدرستين البصرية والكوفية ومنهج كل منهما بل داخل المدرسة الواحدة نجد اختلافا كبيرا بلغ مداه إلى حد أن ما يثبته أحدهم ينفيه الآخر ويقول بعكسه.

فجمهور البصريين جعلوا صورة معيارية حادة لا ينبغي مخالفتها؛ لأنها رتبة محفوظة، للأداة التي لها حق الصدارة في الكلام، يليها جملة الشرط يليها جملة الجواب، قال ابن مالك: "وذلك لأن حَدَّ الجواب أن يكون بعد (إنْ)، وفعلها الأول"[137]، وقال المبرد: "حروف الجزاء لها صدر الكلام"[138]، فلا يجوز عندهم أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما لا يجوز أن يتقدم الجواب أو معمول أي من الجملتين على الأداة وفعل الشرط وقاسوا ذلك على الاستفهام وحملوه عليه "ولما كان الشرط كالاستفهام في الإنشاء ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه"[139]. فكما لا يجوز أن يتقدم شيء من جملة الاستفهام على الأداة فكذلك الشرط. وفسروا قولهم بعدم جواز تقدم الجواب على الأداة والفعل إلى ضعف العامل "لأنها حرف والحروف ضعيفة العمل لا تعمل فيما قبلها"[140]. وربما كانت وجهة نظرهم هذه منطلقة من عدة أوجه أولها أن الأداة لما كانت تقتضي الفعلين معا وجب أن تتقدم على الفعلين معا، والثاني لأن الأداة تؤدي معنى الشرط في الفعلين معا لهذا وجب أن تتقدم عليهما معا.

ويقولون إن الجواب محذوف والمتقدم دليل عليه، وبل ويصفون من يفعل ذلك بالتوهم وسوء الفهم، بل وصل الأمر إلى تشنيعه ونعته بأنه أتى بجرم عظيم يستعاذ بالله منه، ويُتَبَرّأُ، قال ابن جني: "ومن ذلك قولهم: (أنت ظالم إن فعلت)، ألا تراهم يقولون في معناه (إن فعلت فأنت ظالم) فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مُقَدَّم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله (أنت ظالم) دالٌّ على الجواب، وسادٌّ مَسَدَّة، أما أن يكون هو الجواب فلا"[141]. فالقياس عند ابن جني يمنع ذلك من ناحيتين: أولاهما الناحية العقلية حيث لا يجوز تقدم الجواب على المجاب، وكون مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، والأخرى الناحية

النحوية بسبب قانون العمل الذي لا يجيز تقديم المعمول على العامل ويصرح ابن جني بذلك في مواضع أخرى، قال: "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان، أو قسما، أو غيرهما"[(142)]، وفسر ذلك أيضا بقوله: "وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز؛ وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه"[(143)]. كما علل ذلك تعليلا عقليا أرجعه إلى قوة العوامل من خلال عقد مقارنة بين عوامل الجر وعوامل الجزم من حيث القوة فلما كانت عوامل الجر– وهي أقوى من عوامل الجزم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال– لا يجوز فيها تقديم المجرور على الجار رغم قوتها كان عدم جواز تقديم المجزوم على الجازم أحرى وأجدر.

وإذا كان القياس عند البصريين لا يسوغ تقديم الجواب على الأداة وفعل الشرط فإن الكوفيين يأخذون بالمنهج الوصفي ويقولون إن المتقدم هو الجواب عينه وذهب فريق من البصريين مذهب الكوفيين هذا ومنهم أبو زيد الأنصاري والأخفش والمبرد الذي قصر ذلك حالة كون الشرط ماضيا، قال: "إذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأنّ (إنْ) لا تعمل في لفظة شيئاً، وإنّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه سد مسد جواب الجزاء". في حين ذهب (المازني) إلى جواز تقديم جواب الشرط إذا كان مضارعاً، نحو: (أقوم إنْ قامَ زيدٌ)، و (أقومُ إنْ يقمْ زيدٌ). ومنعه إذا كان ماضياً فلا يجوز تقديمه.

والحقيقة أن الرأي الكوفي أقرب إلى الصواب؛ لأن رتبة الشرط مع الأداة تختلف عن رتبة الجواب معها، نظرا لقوة الارتباط بين الشرط والأداة مما جعلها رتبة محفوظة، والرتبة المحفوظة–كما يقول تمام حسان– "لو اختلت لاختل التركيب باختلالها"[(144)]. أما العلاقة بين أداة الشرط فضعيفة نسبيا ولهذا تحتاج دوما إلى رابط يربط بين العبارة الشرطية والجواب وقد يكون الجزم أو الفاء، أو إذا الفجائية، ومن منطلق تعليل سيبويه الربط بالفاء في كل ما يمكن أن يجيء مبتدأ به والفاء ليس فيها هذا المعنى ولهذا جاءوا بها للربط لأنها تقتضي الاتصال لا الانفصال عن الكلام السابق، من هنا نحكم بأن الرتبة بين العبارة الشرطية والجواب قد تكون غير محفوظة فتنزاح جملة الجواب عن موضعها وتأتي على أصلها لدواع تداولية، ولا

يمكن أن تعمل العبارة الشرطية في الجواب نحويا لتقدم المعمول على العامل. والذي يؤيد ما ذهبنا إليه هو كثرة الاستعمال على هذه الصورة في كلام العرب شعرا ونثرا وكثرة وروده في القرآن الكريم، والحديث.

أ- إشكالية وقوع الاسم بعد أداة الشرط:

إن ورود الاسم بعد أداة الشرط واقع لغوي، تقره النصوص، ويقره النحاة. ولكن الخلاف بينهم كان في إعراب الاسم من ناحية، وفي صيغة الفعل المجوِّزة لذلك النمط من ناحية أخرى. فالبصريون يعربونه فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والكوفيون يعربونه فاعلا مقدم للفعل المؤخر، ولا حاجة لتقدير فعل آخر، وذهب الأخفش من البصريين مذهبا وسطا بين الفريقين إلى إعرابه مبتدأ خبره الجملة بعده، فلا حذف كما قال البصريون، ولا تقديم كما قال الكوفيون. يعني ذلك أن مذهبه هو عدم اختصاص أدوات الشرط بالأفعال.

يرى جمهور النحاة البصريين أن أداة الشرط لا يليها إلا الأفعال ظاهرة أو مقدرة؛ وأَوَّلُوا ذلك على بحذف الفعل، وتفسيره بالفعل المذكور. ولكن رغم اتفاقهم على هذه القاعدة، فإن تعليلاتهم لها قد اختلفت، فسيبويه قد علل ذلك من منظور العامل؛ لأن الفصل بالاسم بين أداة الشرط وفعل الشرط هو فصل بين العامل والمعمول، أي أن سيبويه لا يقبل تفتيت العامل وشطره جزأين؛ لأن الأداة والفعل معا هما العامل في الجواب في مذهبه، كما فسر ذلك بعلة القياس، فقاس ذلك على (إنَّ) ومدخولها حتى لو كان بالخبر غير شبه الجملة. قال في باب "الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماءُ الفعلَ": "فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وإنَّ وأخواتها بفعل"[(145)]، وقد برر ابن جني ذلك بسبب التلازم الوقوعي بين فعلي الشرط والجزاء، فهذا العقد معنى يوجد في الأفعال ولا يوجد في الأسماء. قال: "وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال؛ لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحرف أبعد"[(146)].

هذا وقد بررره ابن مالك تبريرا غير تبرير سيبويه وابن جني، لعلة المشابهة، أي: مشابهة أداة الشرط الأفعال في تعلقها ودخولها على المعرب والمبني وفي تعديها، قال: "وكان حق أداة الشرط ألا يليها إلا معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ؛ لكنها أشبهت الفعل، بالدخول على معرب ومبني، والمتعدي منه في عدم اكتفائها بمطلوب واحد فجاز أن يليها الاسم"[(147)]. وفي موضع آخر برر ذلك لعلة قياس الاستفهام على الشرط قياس النظير، حيث قاس (إنْ) الشرطية على ألف الاستفهام؛ فلأنّ كلا منهما أم بابه جاز فيهما ما يمتنع في غيرهما من حيث الفصل بينهما وبين الفعل، فإن كان الفصل جائزا مع الألف ممتنعا في أخواتها –مع أن أدوات الاستفهام غير مختصة بالأفعال– فإن ذلك أولى مع (إنْ) الشرطية؛ لأنها مختصة بالفعل من ناحية، ولأنها أم بابها من ناحية أخرى. قال ابن مالك: "والاستفهام في هذا الاستعمال، كأدوات الشرط، مع كونه غير مختص، فإن كان بالهمزة جاز، لكونها أم الباب"[(148)]. وكلا تعليليِّ ابن مالك مُؤَسِّسٌ لبنية الواقع في الحجاج المُفَسِّرِ، ويُظْهِرُ ما خفي من علاقات بين الظواهر سواء أكان قياسا أو مشابهة أو اختصاصا.

تلحظ أن موقف المبرد في هذه المسألة قد جاء متناقضا، وتعليله كذلك، ويبدو التناقض؛ لأنه قال بالإضمار وبالتقديم في آن واحد، وفي ذلك تعارض غير مقبول، قال: "وإنما تفسير هذا أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ... وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر ولو لم يضمر لم يجز؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل. وإنما احتملت (إنْ) هذا في الكلام؛ لأنها أصل الجزاء، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: (أزيد قام؟)، لأنها أصل الاستفهام ولو قلت: (هل زيد قام؟) لم يصلح إلا في الشعر"[(149)]، فالمبرد يؤكد على أن (إنْ) أصل الجزاء والأصول يجوز فيها ما لا يحوز في غيرها؛ من هنا أجاز توسط الاسم بين الأداة وفعل الشرط، وقال بإضمار فعل شرط يفسره الفعل المذكور، ولكن وجه التعارض يكمن في أنه لما قاس (إنْ) الشرطية على (ألف) الاستفهام قال بتقديم الاسم على الفعل فيه لا إضمار الفعل.

إنَّ إنعام النظر في آراء الكوفيين والبصريين في مجيء اسم متوسطا بين أداة الشرط وفعل الشرط يوقفك على البون الشاسع في التقعيد ومدى الخلاف والاختلاف بينهم الذي قد بلغ مداه. فإذا نظرت في آراء الكوفيين في المسألة وجدت بلبلة وحيرة شديدة فهم قد اختلفوا عن البصريين واختلفوا فيما بينهم أكثر وأكثر فقد أجاز الكسائي وقوع الاسم متوسطا بين الأداة والفعل مع (مَنْ) وأخواتها، نحو: (مَنْ زيدٌ يَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ) وفي الوقت نفسه أجاز أيضا إضمار (كان) في هذا ونحوه ومنعه الفراء. والغريب أن فريقا آخر من الكوفيين منع ذلك في المرفوع وأجازه في المنصوب والمجرور، نحو: مَنْ زيدًا يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ)، و(مَن بزيدٍ يَمْرُرْ أُكْرِمْهُ)، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمر نحو: (متى) وأما ما يمكن فلا يجوز فيه تقديم الاسم ، فلا تقول: (من هو يضربْ زيدا أضربْه)، ويجوز: (متى زيدٌ يقمْ أقمْ معه) [150].

وفي الجهة الأخرى لم يكن قصر البصريين مجيء الاسم بعد أدوات الشرط مطلقا وإنما وجدنا مواقف متباينة واختلافات عديدة ومربكة، فمن جانب أَوّل قصره الفارسي –وغيره– على الأداتين: (إن)، و(إذا)، شريطة أن يكون بعدهما الفعل ماضيا، وهو في ذلك تَابِعٌ لمذهب سيبويه الذي عاد مستدركا وأجازه مع (إنْ) فقط في الشعر مطلقا وفي النثر شريطة مضي الفعل بعدها. قال الفارسي: "لا يقع الاسم المبتدأ بعد (لولا) هذه التي للتحضيض كما لا يقع بعد (إن) التي للشرط والجزاء، نحو: (إن الله أمكنني من فلان) ولا بعد (إذا) في نحو (إذا السماء انشقت) وإنما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل دون الابتداء"[151].

ونجد أن المبرد وابن مالك وإن كانا قد اتفقا مع الفارسي في جواز الفصل بين أداة الشرط والفعل الماضي فإنهما خالفاه من جهة أنهما قصرا ذلك على (إن) وحدها، ومنعاه مع أخواتها من أدوات الشرط. قال المبرد: "وأما (إنْ) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالاسم" ... وسائر حروف الجزاء سوى (إنْ) لا يجوز فيها هذا الكلام ولا في (إنْ) إذا جزمت"[152]. وقال ابن مالك: "ولا يتقدم الاسم الفعل على الإضمار المذكور مع غير (إنْ) من أدوات الشرط إلا في الضرورة"[153]. وقد خالفهم الزجاج فقال بجوازه مع

(إن) والفعل ماض، وبقبحه والفعل مضارعا. وبجوازه مع (إنْ) وحدها وبقبحه غيرها، قال: "فأما التفرقة بين (إنْ) الجزاء والفعل الماضي فجيد، ولكن إن وقعت التفرقة بين (إنْ) والفعل المستقبل فذلك قبيح. إن قلت (إن امرأة تخاف) فهو ضعيف؛ لأن (إنْ) لا يفصل بينها وبين ما يُجْزَمُ ... فأما غير (إنْ) فالفصل يقبح فيه مع الماضي والمستقبل جميعا"[154]. "

إن الواقع اللغوي يؤيد مجيء الاسم بعد أدوات الشرط جميعا، وليس بعد (إن) وحدها. فقد ورد بعد (إذا) في الشعر كثيرا، وفي قصار السور القرآن، ووقع بعد (متى)، وبعد (لو)، ومن الأمثلة قول الشاعر:

فَمَتَى وَاغِــلٌ يَنُبْهُــمْ يُحَيُّــوه وتعطف عليه كأس الساقي

وقوله تعالى:﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيْ إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الإِنْسَانُ قَتُوْرًا﴾ [الإسراء: 100]. والرأي الذي يميل إليه الباحث هو اختصاص أدوات الشرط بالأفعال كما ذهب البصريون ويمكن تفسير ذلك بنظرية النحو التحويلي بتقديم الفاعل وتحويله أو زحزحته من موقعه إلى موقع متقدم للأهمية، ولا يعرب مبتدأ لأنه ليس المقصود به الإخبار عنه، وإنما قدم في اللفظ لإرادة العموم الذي في النكرة. وفي الآية للاختصاص ولنفي احتمال امتلاكهم خزائن الرحمة، وأن هذا لو حدث رغم استحالته لثبت إمساكهم. إذن التقديم لغرض بلاغي، ومجازي.

5- إشكالات الحذف في الشرط:

الحذف باب من أبواب السعة، والإيجاز في اللغات. والحذف في اللغة: الإسقاط قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه"[155]. واصطلاحا: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[156] وله فوائده عظيمة في التركيب، وقد طال الحذف كل مكونات الشرط:

أ- إشكالات حذف الأداة:

حذف الأداة بمفردها غير جائز عند النحاة أصلا؛ لعدم قياسيته، قال أبو حيان: "ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا (إنْ) ولا غيرها"[157]، وتعليل ذلك أن الأداة هي التي تفيد المعنى، وحدوث الحذف إخلال بالمعنى المقصود، وإخلال بالتعليق؛ قال ابن يعيش: "اعلم أن

المعنى إذا كان مرادا لم يَجُزْ حذف اللفظ الدال عليه؛ لأنه يكون إخلال بالمقصود"[158]، وقد علل الزجاجي امتناع حذف أداة الشرط من منطلق علة النظير، وعلة الاتفاق، وهما علتان معتبرتان عند النحاة، قال: "والجزم في الأفعال –باتفاق من الجميع– نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها. فلمّا كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعا"[159]. ولكن السيوطي ذكر أن بعضهم أجاز ذلك، قال: "لا يجوز حذف أداة الشرط ولو كانت (إنْ) في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجَوَّزَ بعضهم حذف (إن) فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعارا بذلك"[160]. وعدم حذف الأداة بمفردها هو الأصل؛ لأن القول بحذفها ينقض مبدأ العامل الذي بني أساس النحو عليه ويصبح المعمول عندئذ بلا عامل وهو غير مقبول منطقيا عند النحاة.

ب– إشكالات حذف الفعل وحده:

أجاز النحاة حذف فعل الشرط وبقاء الأداة، وخصوه بالأداة (إنْ)، قال أبو حيان: "وحذف الجواب، وحذف فعل الشرط، لا أحفظه إلا في (إن) وحدها"[161]، وحددوا لها مواضع وشروطا، منها: إذا كان الفعل هو (كان) المضمرة، ومنها إذا كان الفعل مع (لا النافية) مع إبقاء (لا). وخصه الرضي بالسعة قال: "ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بـ (لا) مع إبقاء (لا) نحو ذلك: إيتني وإلا أضربك"[162]، وقد رفض أبو حيان تعويض (لا) من المحذوف، دون أن يقدم لنا تعليلا لرأيه، قال: "وقول ابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبذي أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف ليس بشيء"[163] في حين ذهب ابن هشام إلى أنه كثير، قال: "وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير"[164]. والعلة هنا علة كثرة الاستعمال والواقع اللغوي يؤيد ذلك كما في قول الأحوص:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإن لا تطلقها يَعْلُ مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ، فحذف فعل الشرط لدلالة المتقدم عليه.

ج- حذف الأداة وفعل الشرط كليهما:

حذف الأداة وفعل الشرط كلاهما جائز عند النحاة، وهو مُطَّرِد بعد الطلب، ولا خلاف بينهم في ذلك إذا كان ذلك في سياق الطلب، ولكنهم في غير سياق الطلب قد تكلفوا -نحاة ومفسرون- في القول بحذف فعل الشرط مع الأداة، وأتوا بتأويلات غير مقبولة من وجهة نظري، ولا داعي لها، وتابعهم المفسرون في ذلك. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوْا إِنَّ أَرْضِيْ وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُوْن﴾ [الإسراء:56] قال: "فإن قلت ما معنى الفاء في (فاعبدون) وتقديم المفعول، قلت: الفاء جواب شرط محذوف لأن المعنى: (إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فاخلصوها في غيرها) ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص لما أمر عباده بالحرص على العبادة وصدق الاهتمام بها حتي يتطلبوا لها أوفق البلاد وإن شسعت"[165]. وأيد ذلك ابن هشام في المغني في قوله تعالى: (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي) [الشورى: 9] وقدر الشرط المحذوف مع الأداة بقوله: "أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي"[166].

د- حذف جواب الشرط:

حذف الجواب جائز عند الجمهور، ولكن تطفو على السطح إشكالية كبيرة اختلف فيها البصريون والكوفيون وهي أن البصريين لا يجعلون بعض الأجوبة من قبيل الأجوبة الحقيقية؛ لانتفاء السببية والتعليق، وإنما يعتبرونها دليل الجواب لا الجواب، في حين يعتبر الكوفيون ذلك هو عين الجواب قال ابن هشام: "دليل الجواب جواب في المعنى حتى ادعى الكوفيون أنه جواب في الصناعة أيضا وأنه لا تقدير"[167]، أما ابن مالك فينظر للحذف من منظور دلالي يعود إلى كثرة الاستعمال، ولوجود الدليل؛ فحذف الجواب كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه[168]، بينما السيوطي يرجع الحذف لدواع دلالية وتركيبية، فحذف الجواب عنده جائز إذا دل عليه دليل، أو تقدمه جواب قسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوْا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُوْنَ﴾ [يس: 19] فالجواب محذوف وتقديره (تطيرتم) ، وحكم على ذلك بأنه كثير، قال: "ويكثر الحذف؛ لتقدم شبهه على الأداة ... ولتقدم جواب

قسم يدل عليه"[169] والتعليل هنا تعليل بالكثرة التي اعتمدوها في كثير من الأبواب النحوية. أما الجرجاني فينظر للحذف من منظور بلاغي ويرى أنه "ما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به""[170].

هـ- حذف الشرط والجواب وبقاء الأداة:

أجاز جمهور النحاة حذف الشرط والجواب، وبقاء الأداة وخصوه بـ (إنْ) وحدها إذا دل عليه دليل سابق في الكلام؛ وعللوه لكونها أم الجزاء؛ وهذه الأمومة جعلتها تختص بجواز حذف الفعلين معها دون غيرها من أدوات الشرط، فقالوا: "لأنها بغلبتها عليه [أي الجزاء] تنفرد وتؤدي عن الفعلين، فيقول الرجل: (لا أقصد فلانا؛ لأنه لا يعرف حق من يقصده)، فتقول له: (زره وإنْ)، يُرَادُ: (وإنْ كان كذلك فَزُرْهُ)، فتكفي (إنْ) من الشيئين، ولا يُعْرَفُ ذلك في غيرها من حروف الشرط"[171] واستشهدوا بقول رؤبة:

قَالَتْ بَنَاتُ الْحَيِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيْـرًا مُعْدَمًـا قَالَتْ وَإِنْ

ففي المثال الأول حذف جواب الشرط وحده (أي: تقبلين الزواج منه) وفي الثاني حذف الشرط والجواب، وتقدير الكلام: (وإن كان فقيرا معدما أقبل الزواج منه) وذهب ابن عصفور وتبعه ابن مالك، أبو حيان –دون بقية النحاة– إلى أن حذف الشرط والجواب ضرورة، قال أبو حيان: "وأمَّا حذف فعل الشرط وفعل الجزاء معا، وإبقاء (إنْ) فقيل هو مختص بالضرورة"[172]. وهذا رأي غير مقبول؛ لأن ما ساقوه من أمثلة كان من كلامهم المعتاد وليس من الأشعار؛ فكما نعلم أنه لا ضرورة في الكلام النثري اليومي. ومن ذلك: "صلِّ خلف فلانٍ وإنْ" أي: (وإن كان فاسقا فصلِّ خلفه)، وقولهم: "من سلَّم عليك فسلم عليه ومن لا فلا" أي (ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه). وقد خالف الواقع اللغوي ما قاله النحاة من اختصاص حذف الشرط والجواب بـ (إن) وحدها فقد ورد ذلك مع الأداة (أينما) كما في قول النمير بن تغلب:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

6- إشكالات الدلالة الزمنية:

الزمن مقولة لسانية، وفلسفية في آن، ذات أهمية بالغة في تشكيل الأنساق المظهرية والجِهِيَّة، واشتغال نظام التصورات في اللغات الطبيعية بين ما هو معرفي، وما هو لغوي. ويشير "جحفة" إلى أن اللغة "تعبر بالمقولات النحوية عن المفاهيم والتصورات البشرية، وعن كيفية بنائها في الأذهان. وعلى اللساني أن يرصد هذه المفاهيم، وينسبها إلى اللغة الطبيعية من خلال مساءلة تعبيريتها، واقتراح أنسقة علائقية بين المقولة وما يقابلها من تصورات"[(173)]. ولما كان الزمن مقولة فهو يتسم-كغيره من المقولات- بأنه مسار ذهني شديد التعقيد؛ لتعدد مداخله التي تعبر بها اللغات عن الزمن، وفق طرق متعددة ومختلفة: منطقية، وفلسفية، ولغوية، وفيزيائية، وحتى في نطاق المدخل اللغوي، تتفرع مداخل الزمن إلى مداخل فرعية: صرفية، ومعجمية، ونحوية، وسياقية. وهذا التعدد حدا بجحفة إلى نعته بـ ""الظاهرة المعقدة"، و"الغامضة" حيث يقول: "تعد ظاهرة الزمن في اللغة الطبيعية من الظواهر المعقدة؛ إذ تدخل في تكوين الزمن مؤشرات نحوية لها طبيعة متباينة أحيانا، إضافة إلى أنه يمكن أن يُتَناول في مستويات مختلفة تبعا للمحتوى (النظري والتجريبي)، الذي يسند إليه. وقد كان هذا التنوع والتعقيد من بين الأسباب المركزية في غموض جزء مهم من الأدبيات التي تناولت الزمن في تجلياته اللغوية"[(174)].

وقد نظر النحاة للزمن في الشرط من المنظور الصرفي لصيغة الفعل في المقام الأول، وفي حالة اختلاف الزمن الصرفي مع الزمن السياقي النحوي، حَكّمُوا الزمن النحوي السياقي وجعلوه هو الأساس وبنوا أحكامهم على ذلك. فالنحاة وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه، والمبرد قد جعلوا الاستقبال هو الدلالة الزمنية الأصلية، والعامة للشرط، قال ابن الحاجب: "ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعا"[(175)]، وقال ابن يعيش: "والشرط إنما يكون بالمستقبل"[(176)]، "لأن المعنى الذي وضع عليه الشرط لا يكون إلا بالاستقبال، ولا يصح إلا به"[(177)].

وإذا كان ثمة اتفاق بين النحاة على ذلك، فإن الغالب اتفاق تعليلاتهم. فابن يعيش يعلل ذلك من منطلق الواجب وغير الواجب في الأفعال، إذ إن تعليق الشيء على شرط يعني توقف دخول هذا الشيء في الوجود على دخول غيره. وتعليق التوقف يعني عدم الوقوع بعد، ولا يوجد هذا إلا في غير الواجب من الأفعال (المضارع). في حين أن الماضي فعل واجب (أي وقع وانقضى)؛ ولهذا لا يناسب معنى الشرط ومقتضاه، قال: "والشرط إنما يكون بالمستقبل؛ لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على وجود غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى"[178]. وهو ما ذهب إليه جل النحاة لأنك تشترط فيما لم يقع وتُعَلِّقَ فيه أن يقع.

وإذا ورد فعل الشرط على صيغة الماضي، جعلوه من قبيل التوسع، وتأوَّلوه بالمستقبل في المعنى، قال ابن الخشاب: "فإن الشرط وجزاؤه مستقبلان فإن لم يظهر فيهما لفظ الاستقبال قدرا به" ... وأنه مُتَوَسَّعٌ بإيقاعهما بلفظ المضي موضع المستقبل لغرض"[179]، فابن الخشاب علل أن ذلك يكون لغرض، لكنه لم يذكر لنا هذا الغرض، وهذا المبدأ قد تَرَسّخَ في أذاهنهم جميعا؛ ولهذا ترددت في مصنفاتهم عبارات التأويل كـ "أحالت معناه إلى الاستقبال"[180]، و"على معنى المستقبلية"[181]، و"إلا مؤولا"[182]، و"للاستقبال وإن دخل على الماضي"[183]، و"على سبيل التقدير"[184]، و"إن وليها فعل ماض لفظا أُوِّلَ بالمستقبل معنى". وقد أورد ابن قَيِّم الجوزية إشارات قَيِّمَةً حول تأويل مجيء الشرط والجزاء بصيغة الماضي، وكيف أنهم أولوه إما من منطلق العدول من صيغة إلى صيغة أخرى (التغيير في اللفظ من المضارع إلى الماضي) وإما من منطلق التغيير في المعنى، حيث تقلب أدوات الشرط زمن الفعل الماضي مستقبلا.

قال ابن قيم الجوزية في قولهم:(إنْ متَّ على الإسلام دخلت الجنة): "للنحاة فيه تقديران: الأول– أن الفعل ذو تغير في اللفظ، وكان الأصل: (إن تمت مسلما تدخل الجنة)، فَغُيِّر لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المُحَقَّق. والثاني_ أنه ذو تغير في المعنى، وأنَّ حرف الشرط لمَّا دخل عليه، قلب معناه إلى المستقبل، وبقي لفظه على حاله. وقد فَضَّل

ابن قيم الأول؛ بناء على مبررات تداولية؛ تتواءم مع استعمال العرب، وتصرفهم في مجاري كلامهم. فالترتيب والقصد يأبى أن يكون الفعلان ماضيان. قال: "والتقدير الأول أفقه ؛ لموافقته تَصَرُّف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل، وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المُتَيَقِّن، نحو: (أتى أمر الله)، و(نفخ في الصور) ... وأيضا فإن تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعاني؛ لأنهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعنى"[185].

وقد اختلف النحاة حول أي الصيغ أقوى وأنسب في الاستعمال، فذهب الجمهور وسيبويه إلى أن المرتبة الأولى في القوة هي التماثل بين الشرط والجواب "لأن الجواب تابع فحقه أن يكون على شكل المتبوع"[186]؛ ولهذا كانت المرتبة الأولى للتماثل بالمضارعين، يليه التماثل بالماضيين، يليهما أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا، وأقبحها أن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا وخصوه بالضرورة.

وقد جعل النحاة لأدوات الشرط دلالات زمنية طرازية، فجعلوا (إن) للدلالة على المستقبل المبهم زمنه، "(فإنْ) أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء"[187]، بينما جعلوا (إذا) للمستقبل ذي الوقت المعلوم، "ف (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى. ويُبَيَّنُ هذا أنَّ (إذا) تجيء وقتا معلوما"[188]، و(لو) تدل على الماضي دوما[189]، وكذلك (لمَّا)، و(ما) و(مهما) لا تدلان دلالة زمنية بذاتهما.

والواقع اللغوي ورد فيه خلاف ما حددوه فجاءت (إذا) ودلت على الماضي كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوْا إِلَيْهَا وَتَرَكُوْكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11]

كما وقع الفعل بعد (إن) ماضيا خلاف ما ذكروا كما في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116]، وإذا كان بعض النحاة قد أجاز ذلك وخصه بـ (كان) فقط غير أن الواقع اللغوي قد ورد فيه وقوع (إن) مع الزمن الماضي دون (كان)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِيْ﴾ [هود: 35].كما ورد الفعل ماضيا في المعنى مع (ما) خلافٍ ما ذكروا كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوْهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُوْلِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ

الْفَاسِقِيْنَ﴾ [الحشر: 5]. وورد الفعل بعد (إن) الشرطية دالا على الماضي معنى خلاف ما حددوه كما في قول ثابت بن قُطْنَة في الرثاء:

إِنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فهم قتلوه فعلا وهو يرثيه، فجاء بصيغة المضارع، ولكن دلالته في الماضي.

والخلاصة أنَّ نظرة النحاة إلى الزمن في الشرط، يحكمها منطق العقل، وجريان الأحداث، وفق ما حددوه للصيغ والأدوات الشرطية. ولكن البنية الزمنية لا تحتكم إلى هذين فقط، بل لابد من تدخل السياق الذي يحدد جهة الزمن. والنحاة لم يشيروا إلا إلى أن دلالة الشرط الزمنية هي الاستقبال، من منطلق نظرتهم إلى أدوات الشرط على أنها مبهمة، وأن حق الشرط الإبهام سواء أكان في الأشخاص، أو غير الأشخاص، أو الأزمان أو الأمكنة، أو مرات التكرار، أو غير ذلك. ولم يتطرقوا بعمق إلى سؤال منهجي مهم: هل يتزامن الوقوعان في الشرط؟ أو بينهما مهلة زمنية قد تقصر، أو تطول في خط الزمن. فمعظم النحاة لم يحددوا نقطة التقاء الشرط والجواب في زمن محدد، وكانوا يطلقون ويقولون: "لما يستقبل من الدهر"[(190)]، و"لما مضى من الدهر"[(191)]، وكانت مصنفاتهم خلوا من ذلك إلا من إشارة عابرة ة عن زمن الجواب بالنسبة للشرط، ونصها أنَّ "الجواب أقعد في الاستقبال من شرطه لأنه يتجدد بعده"[(192)] وإلا من إشارة وردت عند السيرافي، وابن الخشاب، وابن يعيش، حددت زمن الجواب بعد الشرط وأنه "يقع بلا مهلة ولا فسحة في الزمان ولا متنفس"[(193)].

ومهما كان الأمر فالتقاء تعليق الشرط بالجواب في نقطة معينة في خط الزمن تحدده السياقات، لا الأداة، ولا الفعل. وقد وردت شواهد تزامن فيها الوقوعان، مثل قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُوْنَ﴾ [الأنعام:61]، فالشرط والجواب قد التقيا في نقطة الوقوع الزمني، فالجواب يقع مقارنا لوقوع الشرط في الخارج؛ فوقت التوفية اللحظي مقارن لمجيء الموت لا يستقدم ولا يستأخر. كما وجدت شواهد كان وقوع الجواب عقيب الشرط بفترة وجيزة، ومنها قوله: ﴿قَالُوْا يَا مُوْسَى إِنَّ فِيْهَا قَوْمًا جَبَّارِيْنَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوْا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوْا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُوْن

﴾[المائدة:22]، فقوم موسى أبوا دخول الأرض المقدسة واشترطوا خروج الجبارين أولا، فتحقق الجواب في النية يأتي بعد تحقق الشرط في الواقع. ووجدت شواهد لم يحدد فيها الفاصل الزمني كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِيْ اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة:283]، فالدلالة الزمنية للشرط في الآية متسعة وغير محددة بالضبط، إذ تعبر الزمان والمكان والذوات الإنسانية، وتكتفي بالتعليق.

- **الخاتمة:**

وبعد، فقد تَغَيَّا البحث تقديم مقاربة نقدية لرؤية النحاة لنموذج الشرط في العربية وإشكالاته، متخذا من الخلاف النحوي في مسائله واختلاف تعليلهم وتفسيرهم ومراقبة تَمَشِيَّاتهم مادة علمية ومرجعية للوقوف على تعليلاتهم ونقدها. وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن مباحث العامل، وقضايا الخلاف، والتعليل النحوي، ونحو ذلك من المفاهيم التي قطع العرب فيها أشواطا بعيدة على الصعيدين النظري والمنهجي، وتعد من المباحث التي سبقت فيها مَقُوْلات العربِ التَّصوُّرَاتِ والمَفَاهِيْمَ المُقَرَّةَ حديثا في اللسانيات الغربية التي انتهت بدورها إلى القول بأن تفسير الظواهر اللغوية، وعدم الاكتفاء بالوصف هو الوجه الأمثل للدراسات اللسانية للغات. وبناء عليه لم يكن التعليل النحوي بدعة، وإنما عن رؤية صائبة افترضت أن اللغة نظام محكم ينبغي اكتشافه وتوضيحه من خلال المبدأ التفسيري.
- وقفت الدراسة على أن الخلاف والاختلاف في التعليل كان سمة بارزة تجسدت بصورة لافتة في مبحث الشرط عن غيره من المباحث، وأن النحاة اعتمدوا فيه على أدوات شتى قد تكون نحوية، أو لغوية، أو منطقية. فكل مسألة تحكمها قواعد خاصة في التعليل، وكان أغلب تعليل النحاة مبنيا على علل القياس والمشابهة، والمناسبة، والاستحقاق، والقرب من العامل أو البعد عنه، وقوة العامل أو ضعفه، والحمل على المعنى، وكثرة الاستعمال، أو قلته، والتركيب، والأصل والفرع، والضرورة، بجانب الحجاج العقلي والمنطقي، والسبر والتقسيم.
- أثبت البحث أن الخلاف النحوي واختلاف التعليل كانا ضرورة ملحة؛ لأن خلو اللغة من ذلك يجعل الأحكام كما لو كانت اعتباطية تعسفية، وإن تسويغ النحاة العرب مجيء

القواعد والأحكام على ما جاءت عليه يكشف عن المنطق الداخلي للغة ووجه الحكمة فيها؛ ليسهل تعلمها؛ لأن تثبيت الحكم بالدليل أدعى في الأخذ به، وهذا يدفع شبهة التعقيد، والتزهيد في دراسة النحو العربي. ويدل ذلك على ريادتهم ناصية التحليل اللغوي العالمي. ورغم كل الإيجابيات فقد تفاوت عملهم بين الدقة والوضوح واعتورته بعض الهنات، فَقَدَّم بعضهم تفسيرات غير مقبولة أحيانا أو متكلفة، وأحيانا تكون مضطربة، فما يثبته نحوي ينفيه آخر، ومن جانب آخر قد ناقض النحوي نفسه في مصنفاته، بل في المصنف الواحد وفي المواضع القريبة.

- هناك مسائل في الشرط لم يوفق النحاة في تناولها وتعوذها الدقة، ومنها التمسك الحرفي بمكونات التراكيب وصرامتها، فإذا لم يوجد ركن قالوا بحذفه أو تأويله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد صدق الله رسوله الرؤيا لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾ [الفتح:27]، وقوله: ﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾ [البقرة:103] فهذا وإن كان على صيغة الشرط لا يحتاج إلى جواب أو تقدير جواب، فالبنية الشرطية ليست هي البنية المحورية الأساسية في الجملة، بل من الجائز عدم اعتداد ذلك من باب الشرط النحوي، وإدخاله فيما يسمى في الإنجليزية بالشرط الكاذب، أو الشرط التذييلي الذي يكون هدفه التحوط أو الاستدراك وتقييد حكم ما يسبقه وعدم إطلاقه لدواعٍ إخبارية، أو للإلهاب والتهييج، ولهذا يمكن أن يكتفى بأداة الشرط وفعل الشرط فقط ولا حاجة إلى الجواب لأن معنى الكلام يتم دون ذكره.
- ومن المسائل التي لم يوفق النحاة في تناولها أيضا مسألة تقديم الجواب على أداة الشرط وفعل الشرط، وكذلك مسألة وقوع الاسم بين أداة الشرط وفعل الشرط فما قالوه بأن المتقدم هو دليل الجواب لا الجواب، ثم وجود الدليل والتقدير بالحذف وهذا لا يقبله عقل وإنما الصواب أن المتقدم هو الجواب لكنه زحزح عن موضعه للأهمية وهذا قياس على المبتدأ والخبر فكما يجوز تقديم الخبر على المبتدأ يجوز تقديم الجواب على الشرط، وأما منعهم ورود الاسم بعد أداة الشرط لأن اختصاص أدوات الشرط بالأفعال لا بالأسماء نقول إن

تقدم الاسم وفصله بين الأداة والفعل لا يمنع اختصاص أدوات الشرط بالأفعال في البنية العميقة، وإنما التقديم كان للأهمية في الكلام وأنهم هم أنفسهم قد قبلوا الفصل بالاسم المنصوب بين الأداة والفعل.

- ويمكن القول إن النحاة العرب قد بنوا أحكامهم في مسائل الشرط على الأداة (إنْ) وحدها، ثم عمموا تلك الأحكام على بقية الأدوات، مع أن طبيعة الأحكام ودلالتها الزمنية تختلف، ومدخولاتها تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا. فقالوا باختصاص أدوات الشرط بالأفعال مع أن كثيرا من تلك الأدوات لا يدخل إلا على الأسماء.

الحواشي:

[1] الفاكهي، عبد الله بن أحمد: شرح الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1988م، ص376.

[2] الكفوي، أبو البقاء: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1988، ص61.

[3] البغدادي، أبو الوفاء علي بن عقيل: كتاب الجدل على طريقة الفقهاء، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر،(د.ت)، ص1.

[4] الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد: التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002م، ص105.

[5] الكفوي: الكليات، ص439.

[6] التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، 489/1.

[7] الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، السورية، 1957، ص122.

[8] الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1983، ص108.

[9] الملخ، حسن خميس: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمَّان، الأردن، ط1، 2000م، ص29. وينظر: شرح المفصل، 52/1.

[10] رضا، بابا أحمد: مفهوم النموذج في الدراسة اللسانية الصورية، ص 181.

[11] ابن باشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1976، 344/1.

[12] الشريف، محمد صلاح الدين: الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية مقاربة تعليمية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع54.، 2009م، ص37.

[13] نقلا عن صلاح الدين الشريف: الأبنية الدالة على الشرط، ص37.

[14] الرضي: شرح الرضي على الكافية، 92/4.

[15] ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله: المرتجل في شرح الجمل للزجاجي، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا، 1972، ص216.

[16] ابن يعيش: شرح المفصل، 265/4.

[17] ابن الخشاب: المرتجل، ص216.

(18) الرضي: شرح الرضي على الكافية، 92/4.

(19)الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، سوريا، 602/2.

(20) ابن مالك: شرح التسهيل، 397/3.

(21) نفسه

(22) سيبويه: الكتاب، 62/3-63.

(23) ابن الخشاب: المرتجل، ص416.

(24) الرضي: شرح الرضي على الكافية، 91/4.

(25) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1985م، 95/1

(26) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ، 263/3.

(27) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، (د.ت)، 246/2.

(28) نفسه

(29) نفسه

(30) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، 608/2.

(31) ينظر شرح المفصل، 265/4.

(32) شرح الرضي على الكافية: 246/2.

(33) الزبيدي: كتاب الواضح، ص123.

(34) الرضي: شرح الرضي على الكافية، 92/4.

(35) ابن مالك: شرح التسهيل، 79/4.

(36) ابن مالك: شرح التسهيل، 398/3.

(37) ابن مالك: شرح التسهيل، 398/3.

(38) ابن مالك: نفسه.

(39) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات: الأمالي الشجرية، 142/1.

(40) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص1862.

(41) سيبويه: الكتاب، 221/4.

(42) سيبويه: الكتاب، 56/1-57.

(43) سيبويه: الكتاب، 221/4.

(44) المبرد: المقتضب، 53/2.

(45) ابن يعيش: شرح المفصل، 131/3.

(46) سيبويه: الكتاب، 221/4.

(47) المبرد: المقتضب، 46/2.

(48) الفراء: معاني القراء، 35/1.

(49) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م، 316/4.

(50) سيبويه: الكتاب، 59/1-60.

(51) سيبويه: الكتاب، 60/1.

(52) السيوطي: همع الهوامع ، 316/4.

(53) ابن عصفور الأشبيلي، أبو الحسن علي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فَوَّاز الشَّعَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 311/2-312.

(54) ابن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي، 312/2.

(55) ابن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي، 312/2.

(56) ابن يعيش: شرح المفصل، 312/2.

(57) سيبويه: الكتاب، 56،3-57.

(58) ابن مالك، جمال الدين محمد: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م، 67/4

(59) ابن مالك: شرح التسهيل، 72/4.

(60) السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987م، 197/1.

(61) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 311/2.

(62) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 35/2.

(63) ابن يعيش: شرح المفصل، 266/4.

(64) ابن مالك: شرح التسهيل، 68/4.

(65) الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007م، 116/6.

(66) نفسه.

(67) ابن الشجري، هبة الله: أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، 81/2.

(68) المبرد: المقتضب، 45/2.

(69) سيبويه: الكتاب، 63/3.

(70) المبرد: المقتضب، 49/2.

(71) المبرد: المقتضب، 52/2.

(72) سيبويه: الكتاب، 91/3.

(73) ابن يعيش: شرح المفصل، 111/5.

(74) ابن يعيش: شرح المفصل، 111/5.

(75) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 352/2.

(76) المبرد: المقتضب، 58/2.

(77) المبرد: المقتضب، 349/2.

(78) الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد، 1102/2.

(79) المبرد: المقتضب، 49/2.

(80) المبرد: المقتضب، 49/2.

(81) سيبويه: الكتاب، 91/3-92.

(82) المبرد: المقتضب، 58/2.

(83) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1876.

(84) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1886.

(85) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 246/2.

(86) ابن يعيش: شرح المفصل، 108/5.

(87) نفسه

(88) ابن يعيش: شرح المفصل، 192/1.

(89) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 627/2.

(90) الرضي: شرح الرضي على الكافية، 97/4.

(91) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 366/2.

(92) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 623/2.

(93) ابن قَيِّم الجوزية: بدائع الفوائد، ص ص87،89.

(94) ابن قَيِّم الجوزية: بدائع الفوائد، ص90.

(95) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 104/3.

(96) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، 616/2.

(97) نفسه.

(98) ابن مالك: شرح التسهيل، 77/4.

(99) ينظر الجرجاني: المقتصد، ص1102.

(100) ينظر سيبويه: الكتاب، 66/3. وشرح الكافية الشافية : 1589/3.

(101) ينظر سيبويه: الكتاب، 91/3.

(102) ينظر المبرد: المقتضب، 66/3. وشرح الكافية الشافية : 1590/3.

(103) ابن يعيش: شرح المفصل، 109/5.

(104)شرح جمل الزجاجي، 198/2.

(105) ابن الحاجب: الإيضاح، 245/2.

(106) ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط2، 2007م، ص371

(107) الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، 1980، 145/1.

(108) ابن الخباز: توجيه اللمع، ص374.

(109) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 354/2.

(110) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 354/2.

(111) ابن هشام: مغني اللبيب، 745/2–746.

(112) ابن هشام: شذور الذهب، ص350.

(113) ابن السراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1996، 187/2.

(114) ابن السراج: الأصول في النحو، 158/2.

(115) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، 113/5.

(116) المبرد: المقتضب، 55/2.

(117) ابن يعيش: شرح المفصل، 113/5.

(118) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 82/2.

(119) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 271/3.

(120) نفسه.

(121) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 262/3.

(122) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، 113/5.

(123) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 352/2.

(124) السيد البطليوسي، أبو محمد: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، 1999م، 44/1

(125) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 352/2.

(126) سيبويه: الكتاب، 63/3.

(127) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، 264/4.

(128) الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ، 941/1.

(129) الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد، 941/1-942

(130) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1594/3.

(131) الرضي: شرح الرضي على الكافية، 110/4.

(132) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1598/3.

(133) سيبويه: الكتاب، 64/3.

(134) العكبري، أبو البقاء: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (د.ت)، 260/1.

(135) البيضاوي، ناصر الدين: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1418 هـ، 180/2.

(136) ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، 42/8.

(137) ابن مالك: شرح التسهيل، 78/4.

(138) المبرد: المقتضب، 45/2.

(139) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 255/2.

(140) الوراق، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999م، ص441.

(141) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ت)، 283/1.

(142) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، 387/2.

(143) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، 388/2.

(144) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(145) سيبويه: الكتاب 110/3.

(146) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص253.

(147) ابن مالك، جمال الدين: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الرياض، (د.ت)، 1598/3.

(148) ابن مالك: شرح التسهيل، 75/4.

(149) المبرد: المقتضب، 72/2.

(150) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1869.

(151) الفارسي، أبو علي: كتاب الإيضاح العضدي، ص86-87.

(152) المبرد: المقتضب، 72/2.

(153) ابن مالك: شرح التسهيل، 74/4.

(154) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 116/2- 117.

(155) الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، ص1341.

(156) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 102/3.

(157) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1884.

(158) ابن يعيش: شرح المفصل، 276/4.

(159) الزجاجي: كتاب اللامات، 95/1

(160) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 465/2

(161) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1883.

(162)الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، 87/4.

(163) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1883.

(164) ابن هشام: مغني اللبيب، 743/2.

(165) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009م، ص822.

(166) ابن هشام: مغني اللبيب، 744/2.

(167) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين محمد: شرح قصيدة بانت سعاد، تحقيق: عبد الله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2010م، ص149.

(168) ابن مالك: شواهد التوضيح، ص135.

(169) السيوطي: همع الهوامع، 335/4.

(170) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص152-153.

(171) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1884.

(172) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1884.

(173) جحفة، عبد المجيد: دلالة الزمن في العربية، دراسة لنسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006م، ص11.

(174) جحفة، عبد المجيد: نفسه.

(175) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 35/1.

(176) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، 105/5.

(177) ابن الخشاب: المرتجل، ص219.

(178) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، 105/5.

(179) نفسه.

(180) ابن السراج: الأصول في النحو، 158/2، وشرح المفصل: 106/5.

(181) المبرد: المقتضب، 50/2.

(182) ابن مالك: شرح التسهيل، 92/4.

(183) ابن يعيش: شرح المفصل، 246/4.

(184) الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح، 418/2.

(185) ابن قَيِّم الجوزية، أبو عبد الله محمد: بدائع الفوائد، تحقيق: على بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، (د.ت)، ص77-78.

(186) ابن السراج،: الأصول في النحو، 161/2.

(187) سيبويه: الكتاب، 56/3.

(188) سيبويه: الكتاب، 56/3.

(189) ابن يعيش: شرح المفصل، 105/5.

(190) سيبويه: الكتاب، 232/4.

(191) ابن الحاجب: المفصل، 213/1.

(192) ابن الخشاب: المرتجل، ص220.

(193) ابن الخشاب: المرتجل، 217/3.

المراجع والمصادر:

1. الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، السورية، 1957.

ـــــــــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، سوريا.

2. ابن باشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1976.

3. البغدادي، أبو الوفاء علي بن عقيل: كتاب الجدل على طريقة الفقهاء، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر،(د.ت).

4. البيضاوي، ناصر الدين: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1418هـ.

5. التهانوي، محمد علي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: رفيق العجم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، لبنان، بيروت،ط1، 1996م.

6. جحفة، عبد المجيد: دلالة الزمن في العربية، دراسة لنسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006م.

7. الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد: التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002م.

8. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.

ـــــــــــ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، العراق، 1982م.

9. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، 1980م.

10. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، (د.ت).

11. الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، المغرب، ط2، 1983.

12. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

13. ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط2، 2007م.

14. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله: المرتجل في شرح الجمل للزجاجي، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا، 1972.

15. خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا.

16. رضا، بابا أحمد: مفهوم النموذج في الدراسة اللسانية الصورية، مجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية، الجزائر، ع2، ديسمبر 2012.

17. الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م

18. الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت، 1965.

19. الزبيدي، أبو بكر: كتاب الواضح، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 2010م.

20. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

21. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1985م.

22. الزركشي، بدر الدين محمد: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1984.

23. الزمخشري، أبو القاسم جار الله بن عمر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009م.

24. ابن سراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1996.

25. سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

26. السيد البطليوسي، أبو محمد: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، 1999م.

27. السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

28. السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م.

ـــــــــــ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987م.

29. الشاذلي، أبو السعود حسنين: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1989م.

30. الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007م.

31. ابن الشجري، هبة الله: أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م

32. الشريف، محمد صلاح الدين: الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية مقاربة تعليمية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع54.، 2009م.

33. شلبي، محمد مصطفى: تعليل الأحكام، عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، مطبعة الأزهر، القاهرة، 1947م.

34. ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م

35. ابن عصفور الأشبيلي، أبو الحسن علي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فَوَّاز الشَّعَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

36. العكبري، أبو البقاء: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (د.ت).

37. ابن فارس، أبو الحسين أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

38. الفاكهي، عبد الله بن أحمد: شرح الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1988م.

39. الفراء، أبو يعلي محمد بن الحسين: العُدَّةُ في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي المباركي، (د.ن)، الرياض، ط3، 1993م.

40. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 2001م.

41. الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1986م.

42. الفيومي، أحمد بن محمد علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، (د.ت).

43. ابن قَيِّم الجوزية، أبو عبد الله محمد: بدائع الفوائد، تحقيق: على بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، (د.ت).

44. الكفوي، أبو البقاء: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1988.

45. اللبدي، محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت).

46. ابن مالك، جمال الدين محمد: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م.

ـــــــــ شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الرياض، (د.ت).

47. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط 1994.

48. الملخ، حسن خميس: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمَّان، الأردن، ط1، 2000م.

49. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان

50. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ملتقى اهل الأثر، القاهرة، (د.ت).

51. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين محمد: شرح قصيدة بانت سعاد، تحقيق: عبد الله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2010م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1991م.

52. الوراق، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999م.

53. ابن يعيش، موفق الدين يعيش: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

Abstract:

This paper discusses the problems of conditional constructions in Arabic and attempts to provide a critical approach to grammarians' view of the linguistic model of this field of study, taking their grammatical disagreement and their different grammatical reasoning as a starting point for investigating and identifying the impact of grammatical disagreement and differences in reasoning of grammatical rules on the efficacy of the grammatical lesson, and whether it is arbitrary imposed on the linguistic system that has made grammar something more like logic, which has made it complicated and arbitrary as some ancient and modern scholars have said, or whether it has been necessary for the construction of Arabic grammatical theory with its comprehensive code and they did not set forth their rules randomly. The paper has come up with some findings which indicate that grammatical reasoning and interpretation is consistent with the most established modern western linguistic theories which concluded that the interpretation of linguistic phenomena, and not description alone, is the optimal aspect of linguistic studies of languages in general, and that Arab grammarians, in allowing rules as they are, revealed that they pioneered linguistic analysis, but this elegant work, though high standing and distinctive, had some defects, as some of them sometimes provided implausible or far-fetched interpretations, and at other times some confusion and contradiction were observed in their interpretations. What a grammarian proved was negated by another. On the other hand, a grammarian might contradict himself in his works, even in one work and in close positions.

Key Words: Condition – grammatical disagreement – grammatical reasoning – linguistic model.